



**الجملة الشرطية وأنماط تركيبها
دراسة تطبيقية في ديوان قيس لبنى**

د. ناهد بنت عمر العتيق

قسم اللغة العربية - كلية الآداب بالدمام

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل



الجملة الشرطية وأنماط تركيبها دراسة تطبيقية في ديوان قيس لبنى

د. ناهد بنت عمر المتيق

قسم اللغة العربية - كلية الآداب بالدمام

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

ملخص البحث:

تدور هذه الدراسة حول الجملة الشرطية، وتطبيقاتها في ديوان قيس لبنى؛ فالشرط من الأساليب العربية الرصينة ذات الوظائف التركيبية المتعددة التي يكثُر دورانها على الألسنة، وقد شكّلت الجملة الشرطية ظاهرة لافتة للنظر في الديوان. ولشعر قيس بن ذريح أهمية في مجال الاحتجاج في النحو واللغة، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، وورد شعره في كتب المتقدمين.

وقد قامت الدراسة على استقراء مواضع ورود أدوات الشرط في الديوان، وتصنيفها وفقاً لتقسيمات النحوية الخاصة بها، ودراسة معانيه واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق، والموازنة بين ما ورد في كتب النحويين من أحكام وما ورد في الديوان، ثم دراسة الأنماط التركيبية للجملة الشرطية، وتطبيقها على ما جاء في الديوان، وتحديد ما جاء وفقاً لما هو مقرر عند النحويين، وما كان مخالفاً لها، مع إيراد نماذج من الديوان على كل نمط من الأنماط، وبيان نسبة وروده في شعر قيس لبنى، والبحث عن تفسير مناسب لشيوع نمط من أنماط الجملة الشرطية دون غيره من خلال معرفة دلالات الجملة الشرطية، ثم دراسة القضايا التركيبية المتعلقة بالجملة الشرطية، كالحذف، والتقديم، والربط، وغير ذلك؛ مع تحرير القضايا النحوية المتعلقة بموضوع الدراسة.



تقدمة:

يُعدُّ الشعر أحد مصادر الاحتجاج على صحة القواعد النحويَّة، ورافداً مهماً من روافد الاستدلال، وللنحويين عناية خاصَّة به، يقول سعيد الأفغاني: "من يُنعم النظرَ في معاجم اللغة وكتب قواعدها، يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر"^(١).

ومما بيَّن بجلاء أهميَّة النحو، وبرزت وظيفته، ربطه بالجوانب التطبيقية، وذلك من خلال دراسة القواعد النحويَّة مرتبطة بالنصوص الرفيعة. وتمثَّل الدواوين الشعريَّة ينبوعاً ثراً لدراسة هذه التطبيقات النحويَّة المختلفة؛ لتفنُّن الشعراء في القول، وتنويعهم في الأساليب.

و"اتصال النحو بالنصِّ الشعريِّ مجال خصب، جدير بالبحث والدراسة المنهجية المتأنيَّة، فهذا الاتصال يكشف عن كثير مما يزخر به النحو العربي من إمكانات تعبيرية، تتيح للشاعر التصرُّف في الأساليب، وتمدُّه بالتراكيب المختلفة والبدائل الأسلوبية المتنوعة التي يختار من بينها ما يتناسب مع غرضه، ويتَّسق مع غايته"^(٢).

وتدور هذه الدراسة حول الجملة الشرطية، وتطبيقاتها في ديوان قيس

لبنى.

(١) أصول النحو ٥٩.

(٢) بناء الجملة في شعر الخنساء ٥.

والشرط من الأساليب العربية الرصينة ذات الوظائف التركيبية المتعددة التي يكثر دورانها على الألسنة، وشاع وروده في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، ولأهميته وأثره في المعنى، أُقيمت حوله دراسات عديدة. وقد شكّلت الجملة الشرطية ظاهرة لافتة للنظر في الديوان محلّ الدراسة.

ولشعر قيس بن ذريح أهمية في مجال الاحتجاج في النحو، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، وورد شعره في كتب المتقدمين، ومن ذلك قوله:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ❖❖ وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

فقد استشهد به سيبويه^(٢)، وكذلك أورده المبرد^(٣)، وابن يعيش^(٤).

وقوله:

تَكْنَفَنِي الْوَشَاءُ فَأَزْعَجُونِي ❖❖ فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ^(٥)

استشهد به سيبويه^(٦)، وابن السراج^(٧)، والزجاجي^(٨)، وغيرهم^(٩).

(١) الديوان ٤٤، وفيه (أتبكي).

(٢) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٣) المقتضب ٤/١٠٥.

(٤) شرح المفصل ٣/١١٢.

(٥) الديوان ٦٢.

(٦) الكتاب ٢/٢١٦.

(٧) الأصول ١/٣٥٢.

(٨) اللامات ٨٢.

(٩) انظر على سبيل المثال: شرح المفصل ١/١٣١، المقرّب ٢٠١.

ومن لطيف ما وقفت عليه استشهاد ابن مالك وابن الصائغ بقول
ذَرِيح، والد قيس: "والله لأأريم^(١) هذا الموضع أو أموت أو تُخْلِئَهَا"،
استشهد به على أن (أو) التي يُنصب المضارع بعدها على ضربين: بمعنى
(إلّا)، وبمعنى (حتّى)، وأنَّهُما اجتمعا في قول ذَرِيح، الأولى بمعنى
(حتّى)، والثانية بمعنى (إلّا)^(٢).

ومع هذه الأهميّة لشعر قيس لم يحظَ - حسب علمي - بدراسات
نحويّة تبرز مافيه من قضايا تتصل بهذا العلم، ومن هنا كان التوجّه لدراسة
قضيّة نحويّة من القضايا الشائعة فيه.

وتستلزم الدراسة اتباع المنهج الوصفي (التحليلي) من خلال استقراء
مواضع أدوات الشرط وتركيب الجملة معها، ودراستها وتحليلها وفق ما
أورده النحويون من أحكام، مع ملاحظة مطابقة الواقع اللغوي في أبيات
الديوان لما ورد في التراث النحوي.

- الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة نحويّة - حسب علمي - متصلة بالجملة الشرطيّة أو
غيرها من الدراسات النحويّة دارت حول ديوان قيس لبنى، وهناك
دراسات للجملة الشرطيّة أو لأسلوب الشرط طبّقت على نصوص نثرية
وشعريّة، ومّا وقفت عليه منها فيما يتصل بمضمار الدراسة:

(١) الرّيمُ: البرّاحُ، والفعل رامَ يَريمُ إذا برّحَ. يُقال: ما يَريمُ يفعل ذلك أي ما يبرّحُ.
لسان العرب (ريم) ٥٩/١٢.

(٢) انظر: شرح عمدة الحفاظ / ١، ٣٣٥، اللّمة في شرح الملحّة ٢/٢٦.

- أنماط الجملة الشرطية في الأحاديث النبوية - صحيح البخاري نموذجًا، بو عبدالله السعيد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٢م.

- أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت، رسمية الشراونة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، ١٤٢٧هـ.

- الجملة الشرطية في شعر المفضليات - دراسة نحوية دلالية، نبيل سعد عثمان، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

- أسلوب الشرط في ديوان الهذليين - دراسة نحوية، أحمد بشارة جمعة، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، ١٤٢٨هـ.

وقد تدرس ضمن قضايا بناء الجملة بشكل عام، ومن الدراسات التي تناولتها وفقاً لهذا الشكل:

- بنية الجملة العريضة في ديوان دريد بن الصمة - دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير، جمعي حميدات، جامعة منتوري، الجزائر، ١٤٢٦هـ.

- بناء الجملة في شعر الخنساء، رسالة دكتوراه، زكريا إبراهيم زكي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٢٧هـ.

ومن أوسع الدراسات التي درست الجملة الشرطية في ذاتها - فيما وقفت عليه - : الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، عابدين، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

هذه الدراسات وغيرها يتضح معها ما لقضايا الجملة الشرطيّة من أهميّة في مجال الدراسات النحويّة

- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى عدّة أمور، منها:

- رصد أدوات الشرط الواردة في الديوان، ومعرفة دلالاتها ضمن السياق الذي وردت فيه.
- معرفة الأنماط الشرطيّة الواردة في الديوان، وتحديد أكثرها شيوعاً، وكذا أقلّها وروداً.
- دراسة القضايا التركيبيّة المتصلة بالجملة الشرطيّة، كالربط، والحذف، والرتبة.
- معرفة مدى استعمال الجملة الشرطيّة في لغة الشاعر، ودلالة هذا الاستعمال ما أمكن.
- مطابقة الدراسة النحويّة مع ماورد في الديوان؛ لمعرفة مدى موافقته لما ذكره النحويون، وما جاء مخالفاً لذلك.
- إغناء الشواهد المرتبطة بالجملة الشرطيّة، والإفادة منها في مقرّرات النحو في مختلف مراحل التعليم.

- طريقة التنفيذ :

بُنيت الدراسة على مقدّمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، تليها خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

أمّا المقدّمة فتشمل التعريف بالموضوع، وبيان أهميّته، وأسباب اختياره، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وطريقة

التنفيذ، ثم التمهيد، وفيه تعريف موجز بالشاعر، وشعره في الدرس النحوي، ويليه المباحث وفقاً للتصور الآتي:

المبحث الأول: الجملة الشرطية وعناصرها.

المبحث الثاني: أدوات الشرط: معانيها واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق.

المبحث الثالث: أنماط الجملة الشرطية.

المبحث الرابع: القضايا التركيبية للجملة الشرطية.

مع ملاحظة أن الدراسة التطبيقية لما ورد في الديوان في المباحث الثلاثة الأخيرة تسير جنباً إلى جنب مع الدراسة النحوية.

وسيكون سير العمل في البحث على النحو الآتي:

- استقراء مواضع ورود أدوات الشرط في الديوان، وتصنيفها وفق التقسيمات النحوية الخاصة بها، ودراسة معانيها واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق.

- الموازنة بين ماورد في كتب النحويين من أحكام وماورد في الديوان.

- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الشرطية، وتطبيقها على ما جاء في الديوان، وتحديد ما جاء وفقاً لما هو مقرر عند النحويين، وما كان مخالفاً لها، وبيان الأنماط التي لم يرد لها ذكر في المظان النحوية.

- إيراد نماذج من الديوان على كل نمط من الأنماط، مع بيان نسبة وروده في شعر قيس لبنى.

- البحث عن تفسير مناسب لشيوخ نمط من أنماط الجملة الشرطية دون غيره من خلال معرفة دلالات الجملة الشرطية وخصائصها.

- دراسة القضايا التركيبية المتعلقة بالجملة الشرطية، كالحذف، والتقديم، والربط.
- تحرير القضايا النحوية المتعلقة بموضوع الدراسة، بذكر آراء النحويين فيها، والشواهد المؤيدة لها، ومناقشة هذه الأقوال، وترجيح ما يحتاج إلى ترجيح.
- تخريج الآيات، والأحاديث، والأمثال، والشواهد الشعرية الواردة في البحث.
- توثيق الآراء من مؤلفات أصحابها، فإن لم أقف عليها في هذه المؤلفات أحلتُ على المصادر التي وردت نسبة الرأي فيها.
- الاعتماد على الديوان بتحقيق إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- تمييز الشعر المنسوب لقيس ولغيره بعلامة (❖) في نهاية البيت.
- استعمال الرمز(ج ش) لجملة الشرط، والرمز(ج ج ش) لجملة جواب الشرط، والرمز (ج ج في المعنى) لجملة الجواب في المعنى؛ اختصاراً.

* * *

١ - ترجمة قيس لبني^(١) :

قيس بن ذريح بن سُنَّة بن حذافة الكِنَانِيّ، وقيل: قيس بن ذريح بن الحُبَاب بن سُنَّة، أبو يزيد الليثي، من شعراء العصر الأموي، ومن عشاق العرب المشهورين، كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب. اشتهر بحبّ لبني بنت الحُبَاب الكعبيّة، فتزوَّجها، وبلغت عنده منزلة رفيعة من الحفاوة والكرامة، ومكثت معه مدّة، ثم وقعت بين أمّه وبينها خصومة فأبغضتها، وأمره أبواه بطلاقها، فطلقها وهو كاره فراقها، وتزوَّجت بعده، وازداد كلفاً بها، وأكثر من ذكرها في أشعاره، حتى كاد يُجَنّ، وأخباره في هذا الشأن كثيرة جداً^(٢). وقد وُصف شعره بأنه " في الذروة العليا، رِقّة، وحلاوة، وجزالة"^(٣). توفي عام (٥٦٨هـ)^(٤).

وللديوان - حسب علمي - طبعتان: الأولى بتحقيق د. حسين نصار، وصدرت عام ١٩٦٠م، والثانية بتحقيق د. إميل بديع يعقوب، وصدرت عام ١٩٩٣م، وعليها اعتمد البحث.

-
- (١) انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢ / ٦١٣ - ٦١٤، الأغاني ٩/٢٠٩، المؤلف والمختلف ١٢٠، مختصر تاريخ دمشق ٢١/٩٦ - ١٠٢، فوات الوفيات ٣/٢٠٤ - ٢٠٨، تاريخ الأدب العربي ١/١٩٤، ٢٠٠.
- (٢) انظر على سبيل المثال: الأغاني ٩/٢٠٩ - ٢١٥.
- (٣) سير أعلام النبلاء ٣/٥٣٥.
- (٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ١/١٩٤.

ومما يلاحظ على شعر قيس، اختلاط شعره بشعر الشعراء العشاق، وخاصة العذريين منهم، ولعل ذلك يعود إلى أسباب منها: تشابه قصص العشاق العرب، واعتماد الشعر العربي بصورة عامة على الرواية، والتأخر في تدوين بعضه، وطبيعة الخط العربي الذي يكثر فيه التصحيف. وظاهرة الاختلاط هذه ظاهرة واضحة في شعر قيس، إذ يكاد عدد القصائد التي نُسبت له ولغيره، يساوي عدد ما نُسب له دون غيره^(١).

٢- شعره في المصادر النحويّة:

سبق القول بأن شعر قيس بن ذريح له أهميّة في مجال الاحتجاج في النحو، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، ومن الشواهد التي وقفت عليها له في المصادر النحويّة:

- ١- تُبَكِّي عَلَى لَبْنِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ❖❖ وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ^(٢)
استشهد به على استعمال (أنت) مبتدأ، ورفع (أقدر) على الخبر، ولو كانت القوافي منصوبة لنصب (أقدر) وجعل (أنت) فصلاً.
- ٢- وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتَهَا ❖❖ سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخُطْبِ^(٣)
استشهد به على وجوب مراعاة معنى ما أضيفت إليه (كلّ).
- ٣- عَفَا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسْرَاوَعُ ❖❖ فَجَنَّبَا أَرْبِكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَائِعُ

(١) انظر: مقدمة الديوان ٢٠- ٢١.

(٢) الديوان ٤٤، وفيه (أتبكي)، الكتاب ٣٩٣/٢، المقتضب ١٠٥/٤، شرح أبيات سيبويه للسيرا في ١/٢٤٤، شرح المفصل ٣/١١٢.

(٣) الديوان ٣٣، وفيه (مُلمّات)، مجالس ثعلب ١/٢٣٨، مغني اللبيب ٢٦١، همع الهوامع ٤/٣٨٢، الدرر اللوامع ٥/١٣٦.

فمكّة فالأخسافُ أخسافُ ظبيّةٌ ❖❖ بها من لُبنيّ مخرّفٌ ومرايعٌ^(١)
استشهد به على مجيء الفاء للترتيب في غير الزمان كثيراً.

٤- تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَازْعَجُونِي ❖❖ فَيَا لِلنَّاسِ لِلوَأَشِيِ المَطَاعِ^(٢)
استشهد به على فتح اللام الأولى ، وكسر الثانية ؛ فرقا بين المستغاث به
والمستغاث.

٥- أَلَا يَاغْرَابَ البينِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً ❖❖ فَوَيْحَكَ خَبْرِنِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
أَيَالِيَنِ مِنْ لُبْنَى فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا ❖❖ فَلَا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ
وَلَا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ المِاءِ مُنْفَرًا ❖❖ وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَيَبْضُكَ مُشْدَخُ
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ ❖❖ فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرَخُ
وَأَبْصَرْتَ قَبْلَ المَوْتِ لِحْمَكَ مُنْضَجًا ❖❖ عَلَى حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يُشَوِي وَيُطِيخُ^(٣)

استشهد به على مجيء الفعل الماضي مقصوداً به الدعاء.

٦- فَمَنْ كَانَ مَحْزُونًا غَدَا لِفِرَاقِنَا ❖❖ فَعِمْلَانِ فَلْيَبْكْ لِمَا هُوَ وَاقَعُ^(٤)
استشهد به على مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان.

(١) الديوان ٥٠ - ٥١ وفيه (فَعَيْقَةُ فَالْأَخْيَافُ أَخْيَافُ ظَبْيَةٍ) ، المقاصد الشافية ٨٥/٥ .
(٢) الديوان ٦٢ ، وقد أورده المحقق مرة أخرى في صلة الديوان ١٠٨ ، الكتاب
٢/٢١٩ ، ٢١٦ ، الأصول في النحو ٣٥٢/١ ، اللامات للزجاجي ٨٢ ، شرح أبيات
سيبويه للسيرافي ١/٥٣١ - ٥٣٢ ، شرح أبيات سيبويه للأعلم ١/٣٧٦ ، شرح
الفصل ١/١٣١ ، المقرب ٢٠١ ، المقاصد الشافية ٣٦٩/٥ .
(٣) الديوان ٩٠ ، الإنصاف ١/٢٥٥ - ٢٥٦ .
(٤) الديوان ٥٩ ، و(مِلَان) أي: من الآن ، وحذفت نون (من) ضرورة ، المقاصد
الشافية ٣/٥٩٠ .

٧- لئن كان برد الماء هيمانَ صاديا ❖❖ إليّ حبيباً إنَّها لحبيبٌ^(١)

استشهد به على جواز تقدم الحال (هيمان)، (صاديا) على صاحبها المجرور، وهو الياء في (إليّ)، وفقاً لمذهب بعض النحويين.

٨- ألا يالْقومي كلُّ ما حمُّ واقِعٌ ❖❖ وللطيرِ مَجْرَى والجُنُوبِ مِصْرَعٌ^(٢)

استشهد به على حذف حرف الجر في قوله (الجنوب) ضرورة، يريد: بالجنوب.

٩- مضى زمنٌ والناسُ يستشفعونُ بي ❖❖ فهل لي إلى لُبني الغدَاة شَفِيعٌ^(٣)

استشهد به على أنّ من مسوغات مجيء الحال من النكرة، كون الجملة الحالية مقرونة بالواو.

١٠- نَدِمْتُ على ما كان مِنِّي فَقَدْتَنِي ❖❖ كما يندمُ المغبونُ حينَ يبيعُ^(٤)

استشهد به على إعمال (فقدتني) - وهو فعل غير قلبي - في ضميري رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمّى، وهو محمول على الشذوذ.

١١- لئن نَزَحَتْ دَارٌ لِلَيْلى لربّما غنينا بخيرٍ والديارُ جميعٌ^(٥)

استشهد به على دخول اللام على (ربّما) في الماضي شذوذاً.

(١) الديوان ٨٦، وفيه (حرانَ صادياً)، شرح عمدة الحفاظ ١/ ٤٢٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، شرح الأشموني ١٧٧/٢.

(٢) الديوان ١٠٢، همع الهوامع ٥/ ٢١٠، الدرر اللوامع ٦/ ١٥٣.

(٣) الديوان ١٠٤، مغني اللبيب ٥٦٤، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١- ٨٤٢، همع الهوامع ٤/ ٢٢، الدرر اللوامع ٤/ ٧.

(٤) الديوان ١٠٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥. ونسبته إلى قيس بن ذريح في الاقتضاب ٣/ ١٥.

(٥) منسوب له في الدرر اللوامع ٤/ ٢٢٨، وليس في ديوانه، همع الهوامع ٤/ ٢٤٧.

المبحث الأول: الجملة الشرطية وعناصرها

أولاً: تحديد مصطلح الجملة:

تعدُّ الجملة من الموضوعات المهمّة بوصفها دعامة أساسية من دعائم النحو العربي، وقد نالت عناية النحويين المتقدمين والمتأخرين، على اختلاف بينهم في كيفية تناولها.

ولم تفرّد دراسة الجملة بباب مستقلّ عند أكثر النحويين، وبخاصّة المتقدمين، وإنما عُرض لها ضمن دراسة الأبواب النحويّة كما ستوضّح الدراسة لاحقاً، وأقيمت حولها في العصر الحديث عدّة دراسات؛ نظريّة وتطبيقية^(١)، وفيما يلي بيان معنى الجملة في اللغة والاصطلاح.

الجملة لغة: قال ابن فارس: "الجيم والميم واللام أصلان؛ أحدهما: تجمّع وعظّم الخلق، والآخر حُسُنٌ؛ فالأوّل قولك: أَجْمَلْتُ الشّيءَ، وهذه جملة الشّيءِ، وأَجْمَلْتُهُ حَصَلْتُهُ"^(٢)، وقال الجوهري: "الجملة: واحدة الجُمْل. وقد أَجْمَلْتُ الحِسابَ، إذا رددته إلى الجُمْلَة"^(٣)، وذكر مثله ابن منظور وزاد "والجُمْلَة: جماعة الشّيءِ. وأَجْمَل الشّيءَ: جَمَعَهُ عن تَفْرِقَةٍ، وأَجْمَلَ له الحِسابَ كذلك، والجُمْلَة جماعة كلِّ شيءٍ بكمالهِ من الحِساب وغيره، يقال: أَجْمَلْتُ له الحِسابَ والكلامَ"^(٤).

(١) من الأولى: بناء الجملة العربية، محمد عبداللطيف حماسة، الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، عبدالفتاح الدجني، ومن الثانية: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، عودة أبو عودة، الجملة النحوية في ديوان الهذليين، حسين الحكمي.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ج م ل) ٤٨١/١.

(٣) الصحاح (ج م ل) ١٦٦٢/٤.

(٤) لسان العرب (ج م ل) ١٢٨/١١، وانظر: القاموس المحيط ٩٧٩/١، تاج

العروس (ج م ل) ٢٣٨/٢٨.

ويتبين من هذه التعريفات اللغوية أنّها تدور حول معنى الجمع وضمّ الأشياء المتفرقة.

الجملة اصطلاحاً: تعرّف كتب المصطلحات الجملة بأنّها "عبارة عن مركّب من كلمتين، أُسّدت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: إن يكرمني؛ فإنّه جملة لاتفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً"^(١)، ويبيّن الكفوي أنّ هذا العموم هو على الاصطلاح المشهور؛ "لأنّ الكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواء كان مقصوداً لذاته أو لا، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس أصلاً، والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام؛ لأنّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته"^(٢). فبين هذين المصطلحين - الجملة والكلام - عموم وخصوص.

ومصطلح الجملة - على شهرته - لم يظهر في الدراسات النحويّة المعاصرة لكتاب سيبويه، ولم يستعمله سيبويه وفقاً للاستعمال الذي أُصطلح عليه فيما بعد، وإنّما ورد مرّة واحدة بصيغة الجمع، مراداً به المعنى اللغوي وليس الاصطلاح، قال سيبويه: "وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا؛ لأنّ هذا موضع جُمّل"^(٣).

(١) التعريفات ١١٠، وانظر: التوقيف على مهمات التعريف ١٦٩.

(٢) الكليات ٣٤١.

(٣) الكتاب ٣٢/١. وانظر: بناء الجملة العربية ١٩.

وسيبيويه وإن لم يتعرَّض للجملة بمعناها الاصطلاحي، أورد الحديث عن مدلولها من خلال الحديث عن عناصرها في أبواب متعدِّدة، منها: باب المسند والمسند إليه، وباب الاستقامة من الكلام^(١).

ويعدُّ المبرد أول من استعمل مصطلح الجملة من النحاة المتقدمين وفقاً للمعنى الذي عُرف فيما بعد^(٢)، وتلاه ابن السراج في هذا الاستعمال^(٣). ثم جاءت مرحلة تالية كان للنحويين في هذه المسألة اتجاهان، الأول: التسوية بين مصطلحي الجملة والكلام، وممن قال به الفارسي^(٤)، وابن جنِّي^(٥)، والزمخشري^(٦). والثاني: التفرقة بين المصطلحين، وممن ذهب إليه ابن مالك^(٧)، والرضي^(٨).

وسار على هذا النهج في التفرقة بين المصطلحين ابن هشام، الذي يعدُّ أوَّل من وضع باباً مستقلاً في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، فهو يعرف الكلام بأنه "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: مادلاً على معنى يحسن السكوت عليه"، ويقرَّر بأنَّ "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك(قام زيد)، والمبتدأ وخبره، ك(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما"

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٥، ٢٣.

(٢) انظر: المقتضب ١ / ٨، ٤ / ١٢٣.

(٣) انظر: الأصول ١ / ٦٤.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٥٥.

(٥) انظر: الخصائص ١ / ١٧.

(٦) انظر: المفصل ٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١ / ٥.

(٨) انظر: شرح الكافية ١ / ٣٣.

وينصُّ على " أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهمَّه كثير من الناس...والصواب أنَّها أعمُّ منه ؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمَّعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام" (١).

ومَن ذهب إلى هذا الرأي السيوطي (٢)، فالجملة عند أصحاب هذا الاتجاه أعمُّ من الكلام.

وفي العصر الحديث نجد الاتجاهين أيضاً في تعريف الجملة، فممن يفرِّق بينهما عبدالسلام هارون (٣)، وممن يرادف بين المصطلحين عباس حسن (٤).

وبعد عرض المعنيين اللغوي والاصطلاحي للجملة يظهر الرابط بينهما؛ ففي اللغة يدور معناها حول جمع المتفرِّق ليكون جماعة؛ أي: جُمْلَةً، كما يُضمُّ طرفا الإسناد ليُكوِّنا الجملة.

ثانياً: مفهوم الشرط:

الشرط لغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه (٥)، والجمع: شروط وشرائط (٦).

(١) مغني اللبيب ٤٩٠.

(٢) همع الهوامع ١/٣٧.

(٣) انظر: الأساليب الإنشائية ٢٥.

(٤) انظر: النحو الوافي ١/١٥.

(٥) لسان العرب (شرط) ٧/٣٢٩.

(٦) الصحاح ٣/١١٣٦.

الشرط اصطلاحاً: "هو (تعليق حصول مضمون جملة) هي جملة جواب الشرط (بحصول مضمون) جملة (أخرى) هي جملة الشرط"^(١)، وعرفه الجرجاني بأنه "تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني"^(٢).

ودراسة مايتعلّق بالشرط وقضاياها باب واسع ومتفرّق؛ إذ تنوّعت مصادر دراسة هذا الموضوع، وقد أرجع د.الشمسان هذا التنوّع إلى اختلاف مناهج الكتب وأهدافها، وذكر من مصادر دراستها: كتب القواعد العامة، كتب معاني الحروف، كتب إعراب القرآن^(٣).

وتناول النحويون قضايا الشرط ومايتعلّق به في مصنّفاتهم، على اختلاف طريقتهم في هذا التناول، ويمكن تصنيف عرضهم هذا الموضوع قسمين، الأوّل: يخصّص له باباً مستقلاً أو أبواباً متتابعة، والثاني: يلحق دراسته بجوازم الفعل المضارع^(٤).

ثالثاً: عناصر الجملة الشرطية:

الجملة الشرطية تتركب من عناصر رئيسة يكتمل بها المعنى الشرطي، وهذه العناصر هي: أداة الشرط+ جملة الشرط+ جملة جواب الشرط، وفيما يلي بيان موجز لكل منها:

(١) شرح الحدود النحوية ١٩٥.

(٢) التعريفات ١٦٥، وانظر: الكلبيات ٥٢٩ - ٥٣١.

(٣) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ١٠.

(٤) أفاض د.الشمسان القول في ذكر مصادر دراسة الجملة الشرطية، متتبّعاً إياها تاريخياً، ولمزيد من التفصيل ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ١٠ - ٢٤.

- ٢- ماوضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمّن معنى الشرط: مَنْ.
- ٣- ماوضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمّن معنى الشرط: ما، ومهما.
- ٤- ماوضع للدلالة على الزمان، ثم ضمّن معنى الشرط: متى، وأَيَّان.
- ٥- ماوضع للدلالة على المكان، ثم ضمّن معنى الشرط: أين، وأَيَّى، وحيثما.
- ٦- ما هو متردّد بين أنواع الاسم الأربعة، وذلك بحسب ما يضاف إليه: أي^(١).
- وكلمات الشرط مبهمة؛ لأنها عملت الجزم لتضمّنها معنى (إنّ) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقّن المقطوع به، فلا يقال - مثلاً: إنّ غربت الشمس، أو طلعت^(٢).
- وبالنظر إلى البساطة والتركيب يمكن تقسيم الأدوات على النحو الآتي:
- أدوات بسيطة غير مركّبة: مَنْ، وما، وأَيَّان، وأَيَّى.
 - ما يكون بسيطاً أو مركّباً: إنّ، متى، أيّ، أين، تلحقها ما، فتصبح: إمّا، متى ما، أيّما ما، أينما.

(١) انظر: التصريح ٤/٣٧٠-٣٧٣.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/٩٠-٩١.

- ما يجب فيه التركيب: إِذْمَا، وحيثما، فإِذْمَا أصلها إِذْ، ظرف زمان لما مضى، رُكِبَتْ مع ما، وصارتا حرفاً واحداً دالاً على الاستقبال كإِنْ، وحيثما، هي حيث، زيدت عليها ما، ولا تكونان شرطيتين إلا مع ما^(١).
- ما اختلف فيه بين البساطة والتركيب: مهما^(٢).

وتقسّم أدوات الشرط باعتبار العمل قسمين:

- ١- أدوات جازمة، وهي: إِنْ، وإِذْمَا، وَمَنْ، وما، ومهما، وأَيٌّ، ومتى، وأَيَّان، وأَيُّ، وأَيْن، وحيثما.

وسياًتي الحديث عن إِنْ، وَمَنْ، ومهما، عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، وسبق القول في بقية الأدوات ضمن الحديث عن تقسيمات أداة الشرط باعتباراتها المتعددة.

- ٢- أدوات غير جازمة: ويمكن تصنيفها إلى:

- أ- أدوات غير جازمة باتفاق النحويين، وهي: لَوْلَا، لَوْمًا، كَلَّمَا، أَمَّا.

(١) انظر: الكتاب ٥٦/٣، المقتضب ٤٧/٢.

(٢) ذهب الخليل إلى أن أصلها (ما) ودخلت عليها ما الزائدة، فأبدلت الهاء من الألف؛ كراهية التكرار، وجعلت كالشيء الواحد، وتابعه عدد من النحويين، وقيل: مركبة من (مه) بمعنى كف، وما الشرطية، وهو رأي الأخفش، والزجاج، والبغداديين، وذهب بعضهم إلى القول بالبساطة، ومنهم: أبو حيان، وابن هشام. انظر: الكتاب ٥٩/٣ - ٦٠، المقتضب ٤٨/٢، شرح المفصل ٤٢/٧ - ٤٣، شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣، شرح الكافية ٨٨/٤، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، مغني اللبيب ٤٣٦، همع الهوامع ٤/ ٣١٦.

وسياتي الحديث عن (لولا)، و(كلّما)، عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، أمّا (لومًا)، فهي حرف من حروف الابتداء، يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، وبهذا المعنى يكون حرف شرط، وهو مختصُّ بالدخول على الأسماء، ويرتفع الاسم بعده على الابتداء، نحو: لولا زيد لجاء عمرو، ويجري عليها ما للولا من أحكام^(١).

وأما (أمّا) فهي حرف بسيط على الأشهر، متضمّن معنى الشرط، نائب عن أداة الشرط وفعل الشرط، مؤول بمعنى: مهما يكن من شيء، وهو الذي عليه الجمهور، ففي: أمّا زيد فمنطلق، التقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأقيمت (أمّا) مقامهما، فأصبح: أمّا فزيد منطلق، ثم أُخّرت الفاء لغرض إصلاح اللفظ. ولتضمّنها معنى الشرط جاءت الفاء لازمة لجوابها، وفي مواضع حذفها تفصيل ليس المقام ذكره^(٢)، وقد ذهب بعض المعاصرين إلى عدم تضمّنها الشرط^(٣)، وأنّ جملتها جملة خبرية مثبتة^(٤).

ب- مختلف في عملها الجزم، وهي: لو، إذا، كيف.

(١) انظر: الجنى الداني ٦٠٨، مغني اللبيب ٣٦٤، شرح المفصل ١٤٥/٨، التصريح ٤٣١/٤.

(٢) انظر تفصيل القول في (أمّا) في: الكتاب ٢٣٥/٤، المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥، حروف المعاني ٦٤، الأزهية ١٥٣، شرح المفصل ١١/٩، شرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، رصف المباني ١٨١ - ١٨٢، الجنى الداني ٥٢٢ - ٥٢٣، مغني اللبيب ٨٠.

(٣) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ١٣٢ - ١٣٨.

(٤) انظر: الجملة النحوية في ديوان الهذليين ٥١٧.

وسياتي الحديث عن (لو)، و(إذا)، عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، أما (كيف)، فمذهب البصريين أنها لا تجزم، وذهب الكوفيون إلى الجزم بها كما يجزم بمتى، وأين، فيصحُّ على مذهبهم: كيفما تكن أكن، وكيف تفعل أفعل، ولا بدَّ فيها من اتفاق الفعلين لفظاً ومعنى^(١).

- جملة الشرط وجملة جواب الشرط: تقتضي الأدوات المذكورة جملتين، تسمى الأولى شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، والثانية جواباً^(٢)؛ لأنَّه مرَّتب على الشرط كترتُّب الجواب على السؤال، أو جزاء؛ لأنَّ مضمونه جزاء لمضمون الشرط^(٣)، ويجب في الشرط أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، وغير طلبي، متصرفاً، غير مقترن بحرف تنفيس، أو قد، وألاً يكون منفيّاً بـ(ما) أو بـ(لن)^(٤).

ومع اشتراط كون الشرط فعلاً، وردت نصوص ولىَ فيها الاسم أداة الشرط (إن)، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥)، ف(أحد) مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، والتقدير: إن استجارك أحد

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٠، الإنصاف ٢/٦٤٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٣، مغني اللبيب ٢٧٠، المقاصد الشافية ٦/١٠٨ - ١١٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٧٣، المقاصد الشافية ٦/١٢٥ - ١٢٦، التصريح ٤/٣٧٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦/١٣٨، التصريح ٤/٣٨١ - ٣٨٢.

(٥) التوبة: ٦.

من المشركين استجارك^(١)، وهذا ممتنع مع بقية أدوات الشرط إلا على الضرورة^(٢).

وعلاقة الشرط بالجواب نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، فلا بد للشرط من جواب حتى يتم الكلام^(٣).

والأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً لوقوعه شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء يقترن بها؛ "لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه"^(٤)، فإذا وقع جواباً ماهو غير صالح لأن يكون شرطاً فيجب اقترانه بالفاء، وذلك في مواضع، منها: أن يقع الجواب جملة اسمية أو طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو يقترن بحرف التنفيس، أو قد، أو يكون منفياً بـ(ما) أو بـ(لن)^(٥).

ومن حيث الحكم الإعرابي، إذا كان الشرط والجواب مضارعين فيجزمان في اللفظ، وما كان ماضي اللفظ من شرط أو جواب فحكمه الجزم على الموضوع^(٦)، وإن كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، فالمختار الجزم، ويجوز فيه الرفع، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

-
- (١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٩٤، التبيان ٢/٦٣٦.
(٢) انظر: الكتاب ٣/١١٣، المقتضب ٢/٧٥، شرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/٥٢٢، أمالي ابن السجري ٢/٨٢، ضرائر الشعر ٢٠٧.
(٣) انظر: الأصول ١٥٨.
(٤) شرح الكافية ٤/١١٠. وانظر: التصريح ٤/٣٨٢.
(٥) انظر: شرح المفصل ٩/٣٠٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٤ - ١٥٩٧، المقاصد الشافية ٦/١٣٨ - ١٣٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧١، التصريح ٤/٣٨١ - ٣٨٩.
(٦) انظر: المقتصد ٢/١١٠٢، شرح الكافية ٤/١٠٦، المقاصد الشافية ٦/١١٧.

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ^(١)
والرفع عند سيبويه على تقدير التقديم^(٢)، وحذف الجواب، ومما سوَّغ
ذلك مجيء الشرط ماضياً، والماضي لا يظهر فيه عمل أداة الشرط، فحَسُنَ
الإتيان بعده بما لا ينجزم^(٣)، أمَّا المبرد فقد وجَّهه على حذف الفاء^(٤).
وقد يأتي الشرط مضارعاً مجزوماً والجواب مرفوعاً، نحو قول جرير بن
عبدالله البجلي:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ^(٥)
وهو ضعيف نادر، وتأويله على التقديم والتأخير، أو على إضمار
الفاء.

* * *

-
- (١) السديوان ١١٥، الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٧٠/٢، الأصول ١٩٢/٢،
المقتصد ١١٠٤/٢، شرح المفصل ١٥٧/٨، شرح التسهيل ٧٧/٤، شرح الكافية
الشافية ١٥٨٩/٣، المقاصد الشافية ١٣٢/٦.
- (٢) انظر: الكتاب ٦٦/٣.
- (٣) انظر: المقاصد الشافية ١٣٣/٦.
- (٤) انظر: المقتضب ٦٩/٢.
- (٥) الكتاب ٦٧/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول ١٩٢/٢، المقتصد ١١٠٣/٢، أمالي ابن
الشجري ١٢٥/١، شرح المفصل ١٥٨/٨، شرح التسهيل ٧٨/٤.

المبحث الثاني

أدوات الشرط: معانيها، واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق

أدوات الشرط الواردة في الديوان:

١- أدوات الشرط الجازمة^(١) :

الأداة	إِنْ	مَنْ	مهما
عدد مرّات ورودها	٥١	٢	١

٢- أدوات الشرط غير الجازمة:

الأداة	إذا	لو	لولا	كلّما	لَمَّا
عدد مرّات ورودها	٥٢	٢٧	٤	٥	٤

أولاً: أدوات الشرط الجازمة:

إِنْ: وتعدُّ أمَّ أدوات الشرط^(٢)، والأصل فيها^(٣)؛ لأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلّها، بينما تختصُّ كلُّ أداة من أدوات الشرط بموضع مخصوص، ف(مَنْ) شرط لما يعقل، و(متى) شرط للزمان...^(٤).
ولكونها أمَّ الباب اختصّت بأحكام دون بقية أدوات الشرط، ومما اختصّت به:

- (١) سيأتي الحديث عن (حيثما) وما احتمله من الظرفية والشرطية ص ٢٩ .
- (٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٤١، وفيه: (أم حروف الشرط)، الجنى الداني ٢٠٨ .
- (٣) انظر: المقتضب ٤٦/٢، ٥٠ .
- (٤) انظر: الكتاب ٦٣/٣، المقتضب ٥٠/٢، الأصول ١٥٨/٢، شرح المفصل ٨٢/١، شرح ألفية ابن معطي ٣١٩/١ .

- جواز وقوع الاسم بعدها في سعة الكلام^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢)، ولا يصح ذلك في بقية أدوات الشرط. ويشترط لوقوع الاسم بعد (إن) أن يكون الفعل الواقع بعدها ماضياً، فإن كان مستقبلاً لم يَلْهَا إلا في الضرورة^(٣).

- جواز حذف الفعلين معها: حكى السيرافي قول القائل: لا آتي الأمير؛ لأنه جائز، فيقال: ايته وإن، أي: وإن كان جائراً فآته. وممن جَوَّزه ابن مالك^(٤)، وذهب بعض النحويين إلى تخصيص ذلك بالضرورة^(٥)، وجعلوا منه قول رؤبة:

قالت بناتُ العمِّ: يأسلمى وإن كان فقيراً مُعْدِماً قالت: وإن^(٦)

على تقدير: وإن كان فقيراً مُعْدِماً هُوَيْتُهُ، فحذف الشرط والجواب للضرورة، إلا أن السيوطي نصَّ على وروده في النثر في عدَّة من الآثار^(٧)،

(١) انظر: الكتاب ١/١٣٤، ٣/١١٢ - ١١٣، المقتضب ٢/٧٤، المسائل البغداديات ٤٦٦، التبصرة والتذكرة ١/٤١٨، المقتصد ٢/١١٢١، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٩.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧١، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٩، شرح الكافية ٤/٩٢ - ٩٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.

(٥) انظر: المقرب ٣/٣٠٣، وفي شرح الجمل ٢/٢٠٠ أطلق ابن عصفور الجواز، ولم يخصه بالضرورة، شرح الكافية ٤/٨٦.

(٦) الديوان ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠١، شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠، شرح الكافية ٤/٨٦، رصف المبانى ١٨٩، شرح الأشموني ٤/٢٦.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤/٣٣٧.

وعدَّ ابن عصفور ماورد منه في الاختيار ممَّا جاء على سبيل الندرة، نحو:
افعل هذا إمَّا لا، أي: إن كنت لاتفعل غيره فافعله^(١).

- جواز حذف (إن) على مذهب بعض النحويين، والجمهور على منعه^(٢).

وقد تقترن بلا النافية، نحو: ﴿إِلَّا تَفِرُّوْا يُعَذِّبْكُمْ﴾^(٣)، وتلحق بها (ما)^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾^(٥)، وشدَّ إهمال (إن) حملاً على (لو)^(٦)، كقراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾^(٧).

وتستعمل (إن) في الظنِّ والاحتمال؛ لأنَّها في الجزاء مبهمة، ولذلك كان الجزاء بالأفعال المستقبلية؛ لأنَّها غير متيقَّنة الوقوع، ومن هنا يتبيَّن علَّة عدم المجازاة بإذا؛ لأنَّها وإن دلَّت على الاستقبال، فهي للأمر الواقع لاحالة، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٨)، وتقول: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، ويقبح: إن احمرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ وقته معلوم^(٩).

(١) انظر: المقرب ٣٠٤.

(٢) لم أقف على من قال بجواز الحذف، وقد نقل هذه المسألة أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤ وضعفها، والسيوطي في همع الهوامع ٤/٣٣٧.

(٣) التوبة: ٣٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٣، ٤١١.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩١ - ١٥٩٢.

(٧) مريم: ٢٦، وانظر: المحتسب ٢/٤٢.

(٨) الانشقاق: ١.

(٩) انظر المسألة في: الكتاب ٣/٦٠، المقتضب ٢/٥٥ - ٥٦، التبصرة والتذكرة ١/٤١١، أمالي ابن الشجري

وقد تستعمل (إن) موضع (إذا) لنكتة معنوية، ففي قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(١)، الموت واقع لامحالة؛ فهو من مواضع (إذا)، إلا أنه لما لم يتعين زمانه، جاز استعمال (إن)^(٢).

- ورودها في الديوان: من هذه المواضع:
- فَإِنْ يَكْ تَهْيَامِي يَلْبَنِي غَوَايَةً ❖❖ فَقَدْ ، يَا ذَرِيحَ بْنَ الْحُبَابِ ، غَوَيْتُ^(٣)
 - فما أنا إن بَأْتِ لِيْنِي بِهَاجِعِ ❖❖ إِذَا مَا اسْتَقَلْتُ بِالنِّيَامِ الْمَضَاجِعِ^(٤)
 - فَإِنْ ذُكِرَتْ لِبْنِي هَشْشَتْ لَذِكْرَهَا ❖❖ كَمَا هَشَّ لِلثَّنْدِيِّ الدَّرُورِ وَكَيْدُ^(٥)
 - إِنْ تُصْرِمِي الْحَبْلَ أَوْ تُمْسِي مُفَارِقَةً ❖❖ فَالْدَهْرُ يُحْدِثُ لِلْإِنْسَانِ أَلْوَانًا^(٦)

مَنْ: اسم شرط جازم، وهو اسم مبهم، يجزم فعلين كما تجزمهما (إن)، وعمل لتضمُّنه معنى (إن)^(٧)، وهو موضوع للدلالة على من يعقل ثم ضمَّن معنى الشرط^(٨).

٨٢/٢ - ٨٣ ، ١٤٩/٣ ، شرح المفصل ٤/٩ ، شرح الكافية ٤/٩٠ .

(١) آل عمران: ١٤٤ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٤/٩ ، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٦ ، الجني الداني ٣٦٧ .

(٣) الديوان ٣٦٦ .

(٤) السابق ٥٤ .

(٥) السابق ٩٣ .

(٦) السابق ٧٩ .

(٧) انظر: الكتاب ٥٦/٣ ، المقتضب ٤٦/٢ ، شرح المفصل ٤٢/٧ ، شرح التسهيل ٤/٦٧ - ٦٨ ، شرح الكافية ٤/٩٠ .

(٨) انظر: المقتضب ٥٠/٢ ، شرح المفصل ٤/١٠ ، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣ ، التصريح ٤/٣٧٠ .

- ورودها في الديوان: وردت (مَنْ) في الديوان في موضعين، هما:
- فَمَنْ كَانَ مَحْزُونًا غَدَا لِنِفْرَاقِنَا ❖❖ فَمِلَانَ فَلْيَبِكْ لِمَا هُوَ وَاقِعٌ^(١)
- وَمَنْ يَتَعَلَّقُ حُبَّ لُبْنَى فُوَادُهُ ❖❖ يَمُتْ أَوْ يَعِشْ مَا عَاشَ وَهُوَ كَلِيمٌ^(٢)

مَهْمَا: اسم شرط جازم، وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضُمَّنْ معنى الشرط، فهو بمعنى (ما)^(٣)، ومن الجزم به قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَاتِنَا لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٤).

ورودها في الديوان: وردت (مَهْمَا) في الديوان في موضع واحد فقط،

وهو:

ومهما يكن فالقلب يا لُبْنَى نَاشِرٌ ❖❖ عَلَيْكَ الْهَوَى ، وَالجَيْبُ مَا عَشْتُ نَاصِحٌ^(٥)

تلك كانت أدوات الشرط الجازمة الواردة في الديوان، وقد وردت (حيثما) في الديوان في موضع واحد، تلتها (ما)، منفصلة عنها.

(حيثما) من أدوات الشرط الجازمة، تجزم فعلين، وهي ظرف مكان يفيد العموم، وأصلها (حيث) لحقتها (ما) الكافة، ولا تكون شرطية إلا مع

(١) الديوان ٥٩.

(٢) الديوان ١١٦.

(٣) انظر ما قبل فيها في: شرح المفصل ٤٢/٧ - ٤٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢١، شرح الكافية ٤/٨٨، المقاصد الشافية ٦/١١٥ - ١١٦، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، مغني اللبيب ٤٣٥، التصريح ٤/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) الأعراف: ١٣٢.

(٥) الديوان ٨٩.

(ما)^(١) ، ومن استعمالها شرطاً قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٢) ، وقول الشاعر:

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَيْرِ الْأَزْمَانِ^(٣)

وقد وردت (حيث) متلوّة بـ(ما) في الديوان في موضع واحد فقط،

وهو:

وأنت يذكرُ لُبْنَى مُسْتَهَامٌ ❖ ❖ مُعْنَى حَيْثُ مَا شَحَطْتُ نَوَاهَا^(٤)

وسياتي التعليق عليه في التحليل النحوي للمبحث.

ثانياً: أدوات الشرط غير الجازمة:

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، ولذلك تقتضي جملتين كما تقتضيها أدوات الشرط^(٥)، نحو: إذا جاء زيد فأكرمه، ولتضمّنها معنى الشرط كان غالب دخولها على الجمل الفعلية^(٦)، إلا أنّها لم تعمل الجزم فيما بعدها؛ لمخالفتها (إنّ) الشرطيّة في المعنى؛ فـ(إذا) لما تيقّن وقوعه، أو رجح، والأصل في (إنّ) أن تدخل على المشكوك

(١) انظر تفصيل القول في (حيثما) في: الكتاب ٣/٥٦ - ٥٩، المقتضب ٢/٥٤، ٤٦، التبصرة والتذكرة ١/٤٠٨، شرح المفصل ٧/٤٦، شرح التسهيل ٤/٧٢، مغني اللبيب ١٧٨.

(٢) البقرة: ١٤٤.

(٣) لم أقف له على نسبة، والبيت من شواهد: شرح عمدة الحفاظ ١/٣٦٥، مغني اللبيب ١٧٨.

(٤) الديوان ٨١.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٣٢، الأزهية ٢٠٢، مغني اللبيب ١٢٧.

(٦) انظر: الأزهية ٢٠٤، شرح المفصل ٤/٩٦.

فيه^(١). وقد ورد الجزم بها في الشعر^(٢)، وأجاز الكوفيون الجزم بها في الكلام^(٣)، ويكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال^(٤)، والمضارع أقل منه^(٥).

ولاختصاصها بالجمل الفعلية فإنه لا بد أن يليها الفعل ظاهراً أو مقدراً^(٦)، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾^(٧)، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾^(٨).

ورودها في الديوان: من مواضع ورودها:

- إذا نادى المنادي باسمِ بُنَى ❖ عَيَّتُ فما أُطِيقُ له جَوَاباً^(٩)

- إِذَا خَلَبْتَ رِجْلِي تَذَكَّرْتُ مَنْ لَهَا ❖ فناديتُ بُنَى بِاسْمِهَا ودعوتُ^(١٠)

-
- (١) انظر: الكتاب ٦٠/٣، المقتضب ٥٥/٢ - ٥٦، شرح التسهيل ٢١١/٢.
(٢) انظر: الكتاب ٦١/٣، المقتضب ٥٦/٢، مجالس ثعلب ٩١ - ٩٢، الأصول ١٦٠/٢، شرح الفصل ٩٧/٤، شرح التسهيل ٢١١/٢.
(٣) نسب ذلك لهم المرادي في الجنى الداني ٣٦٨، وانظر: معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢١١/٢، الجنى الداني ٣٦٧.
(٥) انظر: مغني اللبيب ١٢٧.
(٦) هذا هو مذهب سيبويه، وتابعه عدد من النحويين. انظر: الكتاب ٦٠/٣، وراجع - مثلاً - المقتضب ٧٦/٢ - ٧٧، الأزهية ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢. وجوز بعض النحويين وقوع المبتدأ بعد (إذا)، ومنهم الأخفش، وابن مالك. انظر نسبة الرأي للأخفش في: أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الجنى الداني ٣٦٨، ونسبه له أيضاً ابن مالك ووافقه. شرح التسهيل ٢١٣/٢.
(٧) النصر: ١.
(٨) الانفطار: ١.
(٩) الديوان ٢٨.
(١٠) السابق ٣٥.

- كَأَنِّي فِي أَرْجُو حَةِ بَيْنَ أَحْبَلٍ ❖❖ إذا ذُكِرَتْ مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ تَخْطُرُ^(١)

- فلا خير في الدنيا إذا لم تُواتنا ❖❖ لُبْنِي، ولم يجمع لنا الشمْلَ جامع^(٢)

ويتصل بـ(إذا) الحديث عن الأداة المركبة (إذا ما) ، والمشهور فيها أنه لا يجزم بها إلا في الشعر^(٣) ، كما هو الحال مع (إذا) ، وقيد ابن بابشاذ الجزم بها في الشعر باقترانها بـ(ما)^(٤) ، وذكر ابن يعيش أن الجزم بها بمنزلة الجزم بـ(متى) ، نحو: إذا ما تأتني أحسن إليك ، وأن الجزم بها دون (ما) قليل ، ولا يكون إلا في الشعر^(٥) .

ورودها في الديوان : من مواضعه :

- إذا ما مشت شيراً من الأرض أرجمت ❖❖ من البُهرِ حتّى ما تزيدُ على شبر^(٦)

- فما أنا إن بأت لبيني بهاجع ❖❖ أبت كبدٌ ممّا أجنّ صليع^(٧)

- إذا ما لحاني العاذلاتُ يحُّها ❖❖ أبت كبدٌ ممّا أجنّ صليع^(٨)

(١) السابق ٤٥ .

(٢) السابق ٥٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢٠٢/٣ ، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٦ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٧/٤٦ - ٤٧ .

(٦) الديوان ٤٧ .

(٧) السابق ١٠٥ .

(٨) السابق ١٠٥ .

لو: وفيها معنى الشرط لايفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك ولاعملها، وارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إن)، إلا أن (إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً، و(لو) تجعله للمضي وإن كان مستقبلاً^(١)، ويقل كونها مستقبلاً في المعنى، و(لو) الشرطية نوعان: امتناعية وغير امتناعية.

أما الامتناعية، - وهي الأكثر وقوعاً في باب لو^(٢) - فهي حرف امتناع لامتناع؛ أي: إنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً^(٣)، ففي نحو: لو جاءني زيد لأكرمه، امتنع الثاني لامتناع الأول، والمعنى: امتنع إكرامي زيدا لامتناع مجيئه^(٤)، وعبر سيويه عن (لو) هذه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره^(٥).

ويكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: لو جاء الضيف أمس لأكرمه، أو ماضياً في المعنى فقط، نحو: لو لم تسيء إلي لأكرمتك...وإذا

(١) انظر: رصف المباني ٣٥٩، معاني الحروف ١٠١، شرح الكافية للرضي ٤/٤٥٠، شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/٦٩٦، مغني اللبيب ٣٣٧، المقاصد الشافية ٦/١٧٩.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٠، شرح قواعد الإعراب ١٣٣.

(٣) انظر على سبيل المثال: معاني الحروف ١٠١، حروف المعاني ٣، اللامات ١٣٦، شرح التسهيل ٤/٩٥، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨، شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٣، رصف المباني ٣٥٨، الجنى الداني ٢٧٢، مغني اللبيب ٣٣٩.

(٤) هناك خلاف بين النحويين في إفادتها الامتناع، وكونها تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول، وقد حررت المسألة بأدلتها، والراجع فيها في بحث "لو" في صحيح البخاري ٦- ١١.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٢٤.

وَلَيْهَا مَضَارِعٌ صَرَفَتْهُ إِلَى الْمَضِيِّ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾^(١) أي : لو أطاعكم .

وأما (لو) الشرطية غير الامتناعية^(٢) فتفيد الشرط دون الامتناع ، فهي مرادفة لـ(إن) الشرطية في المعنى لافي العمل ، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال ، سواء دخلت على الماضي أم المضارع ، ومما ورد منها قوله تعالى : ﴿وَالْأَمَّةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾^(٣) ، المعنى : وإن أعجبتكم .

و(لو) هذه لا يقع بعدها إلا المستقبل في اللفظ والمعنى ، أو المستقبل في المعنى بأن يكون ماضياً مؤولاً بالمضارع^(٤) ، ومن أحكام (لو) الشرطية بنوعيتها :

- ١ - أنّها غير جازمة ، وهذه المسألة فيها ثلاثة آراء للنحاة :
- أنّه لا يجزم بها ، لافي الكلام ولا في الشعر ، وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك^(٥) .

(١) الحجرات : ٧ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤١ ، شرح الكافية للرضي ٤/٤٥٠ ، رصف المباني ٣٦٠ ، جواهر الأدب ٣٣١ ، الجنى الداني ٢٨٤٤ ، مغني اللبيب ٣٤٢ ، التصريح ٤/٤٠٦ .

(٣) البقرة : ٢٢١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤١ ، تذكرة النحاة ٣٩ ، الجنى الداني ٢٨٥ ، المقاصد الشافية ٦/١٨٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢ - ١٦٣٣ ، وفي التسهيل ذهب إلى القول بأنها تجزم للضرورة .

- أنَّ الجزم بها ضرورة، وممن ذهب إلى ذلك: ابن الشجري^(١)،
والرضي^(٢)، وأبو حيَّان^(٣).

- أنَّ الجزم بها لغة مطَّردة لقوم^(٤).

٢- اختصاصها بالدخول على الفعل^(٥) لفظاً أو تقديرًا، ولذلك
فتحت (أنَّ) حين وقعت بعدها؛ لكونها فاعلة للمحذوف^(٦)، فإن وقع
بعدها اسم فهو معمول لمحذوف يفسره ما بعده، نحو قول عمر لأبي عبيدة
- رضي الله عنهما - : "لو غيرك قالها ياأبا عبيدة"^(٧)، ولو زيداً رأيتَه

(١) انظر: الأمالي ٨٣/٢. (نسب له ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣ جواز
الجزم بها، وكذلك فعل أبو حيَّان في تذكرة النحاة ٣٩، وفي ارتشاف
الضرب ١٨٩٩/٤، وما هو موجود في أماليه مخالف لذلك).

(٢) انظر: شرح الكافية ٤٥٢/٤.

(٣) انظر: تذكرة النحاة ٣٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٩٨/٤، شرح الكافية للرضي ٤٥٢/٤، مغني اللبيب ٣٥٣،
ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣، ١٣٩/٢٦٩، المقتضب ٧٧/٣، اللامات ١٣٦، معاني
الحروف ١٠١، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢،
الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ٣٥٣.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٥٢/٤، جواهر الأدب ٣٢٥.

(٧) البخاري (كتاب الطب - باب ما يذكر في الطاعون ٥٧٢٩ ج ٧/١٣٠)، ومسلم
كتاب السلام - باب الطاعون والطيبة ١٧٤٠/٤. وقد ذُكر في عدد من المصادر
النحوية، منها على سبيل المثال: اللامات ١٣٧، جواهر الأدب ٣٢٦، تذكرة
النحاة ٤٠، مغني اللبيب ٣٥٣،

أكرمته، أو يكون خبراً لكان محذوفة، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : "فاطلب ولو خاتماً من حديد"^(١).

٣- دخولها على (أن)، وهو كثير^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣)، وموضعها مع صلتها رفع^(٤).

٤- من أحوال جوابها^(٥):

- الأكثر في جواب (لو) إذا كان ماضياً مثبتاً اقتترانه باللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾^(٦)، وإذا كان فعلاً منفيّاً بـ(ما) فالأكثر التجرد من اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾^(٧)، ويكون مضارعاً منفيّاً بـ(لم)، نحو: لو ضربتني لم أضربك، ولا يكون الجواب جملة اسمية، وماورد من ذلك فمؤول.

(١) البخاري (كتاب النكاح - باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٤٨٥٤ ج ٥/١٩٧٧).

(٢) انظر: الجنى الداني ٢٧٩، توضيح المقاصد ٤/٢٧٧، مغني اللبيب ٣٥٥، المقاصد الشافية ٦/١٨٣.

(٣) الحجرات: ٥.

(٤) للنحويين قولان في توجيه الرفع مذهب سيبويه: أنها في موضع رفع على الابتداء، ولا تحتاج إلى خبر، وذهب عدد من النحويين إلى أنها في موضع رفع على الفاعل. انظر: الكتاب ٣/١٣٩، المقتضب ٣/٧٧، معاني القرآن للزجاج ٢/٧٠، الكشف ٣/٥٥٩، رصف المباني ٣٥٩، مغني اللبيب ٣٥٦.

(٥) انظر: معاني الحروف ١٠١، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٩ - ١٦٤٠، شرح الكافية للرضي ٤/٤٥٤، رصف المباني ٣٥٩، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠١ - ١٩٠٣، الجنى الداني ٢٨٣، مغني اللبيب ٣٥٨، همع الهوامع ٤/٣٤٨.

(٦) الأنفال: ٢٣.

(٧) البقرة: ٢٥٣.

- يجوز حذف جواب (لو)^(١)؛ لدلالة المعنى عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾^(٢)، أي: لكان هذا القرآن. وحذف جواب (لو) كثير في الكلام^(٣).

ورودها في الديوان: من ورودها امتناعية:

- فَكَأَدُ يُذِيْقُهُ جُرْعَ الْمَنَائِيَا ❖ ❖ ❖ وَكَلُو سَقَّاهُ ذَلِكَ لِاسْتِرَاحَا^(٤)
- فَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ أَلَّا تُجَاوِرَا ❖ ❖ ❖ وَتَطَّرِحَا مَنْ لَوِ يَشَاءُ شِفَانِي^(٥)
- أَرَاكَ اجْتَبَيْتَ الْحَيَّ مِنْ غَيْرِ بَعْضَةٍ ❖ ❖ ❖ وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَجْنَحْ إِلَيْكَ الْأَصَابِعُ^(٦)

ووردت غير امتناعية في قوله:

وَوَعْدُكَ إِيَّانَا وَكَلُو قُلْتَ عَاجِلٌ ❖ ❖ ❖ بَعِيدٌ كَمَا قَدْ تَعَلَّمِينَ سَحِيقُ^(٧)

لولا: حرف من الحروف الهوامل^(٨)، يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره^(٩)، نحو: لولا زيد لأكرمتك، يدخل على جملتين، الأولى مكوّنة من

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤١، شرح الألفية لابن الناظم ٧١٤، شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٥، رصف المباني ٣٥٩، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٣، همع الهوامع ٤/٣٥٠.

(٢) الرعد: ٣١. وانظر: التبيان ٢/٧٥٨، الدر المصون ٧/٥٠.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٨١، أمالي ابن الشجري ٢/١١٩، شرح المفصل ٩/٧.

(٤) الديوان ٣٩.

(٥) السابق ١٢٢.

(٦) السابق ٥٩.

(٧) السابق ١١١.

(٨) انظر: معاني الحروف ١٢٣.

(٩) انظر: المقتضب ٣/٧٦، الأصول ٢/٢١١، معاني الحروف ١٢٣، الأزهية ١٦٦،

أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧، رصف المباني ٣٦٢، الجنى الداني ٥٩٧.

مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل، فيربط إحداهما بالأخرى، كما تربط أدوات الشرط، ويجعل الثانية جواباً للأولى^(١)، وهو مختصُّ بالأسماء^(٢)، ووقع بعده الفعل في الشعر، نحو قول الجموح الظفري:

لا درُّ درُّكُ إنِّي قد رميتُهُمْ لَوْلَا حُدَّتْ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودٍ^(٣)

وجوابها^(٤) يأتي فعلاً ماضياً مثبتاً مقترناً باللام؛ للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾^(٥)، أو ماضياً منفياً بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾^(٦)، وجاء جوابها مقترناً باللام وقد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ﴾^(٧)، وقد تحذف اللام، كما في قول تميم بن مقبل:

لولا الحياءُ ولولا الدينُ عبتُكما ببعضِ مافيكما إذ عبتُما عوري^(٨)

وجاء الجواب منفياً بـ(لم)، نحو قول الشاعر:

-
- (١) انظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، شرح المفصل ٩٥/١، مغني اللبيب ٣٥٩.
(٢) انظر: الكتاب ١٣٩/٣، المقتضب ٧٧/٣، الأصول ٢١١/٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٨٧١، الأزهية ١٧٠، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، شرح المفصل ١٤٦/٨.
(٤) انظر أحوال الجواب - على سبيل المثال - في: الأزهية ١٦٧، ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤، الجنى الداني ٥٩٨.
(٥) هود: ٩١.
(٦) النور: ٢١.
(٧) الإسراء: ٧٤.
(٨) الديوان ٧١، الجنى الداني ٥٩٨، ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤، همع الهوامع ٤/٣٥٢.

أُتْطَمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَانِنَا حَسَنٌ^(١)
 ويحذف جواب (لولا)؛ لدلالة السياق عليه^(٢)، نحو قوله تعالى:
 ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾^(٣) أي: لعاجلكم
 بالعقوبة، ونحوه.

وتأتي بعد (لولا) (أَنَّ) و(أَنْ)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
 الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكُوهُ﴾^(٦).
 وإذا جاء بعد (لولا) ضمير، فالمشهور عند النحويين أن يكون ضمير
 رفع منفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٧)، وقد ورد
 اتصاله بالضمير، نحو: لولاي ولولاك، وللنحويين آراء متعددة حول هذا
 الاستعمال^(٨).

ورودها في الديوان: من مواضعه:

- أمس تراب أرضك يا لبني ❖❖ وكولا أنت لم أمسس تراباً^(٩)

-
- (١) نسبته في العيني على الأشموني ٢٠٦/٢ لعمر بن العاص. والبيت من شواهد:
 معاني القرآن ٨٥/٢، الإنصاف ٦٩٣/٢، شرح المفصل ١٢٠/٣، شرح الجمل لابن
 عصفور ٤٧٣/١، شرح التسهيل ١٨٥/٣، ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤.
 (٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٦/٤، الجنى الداني ٥٩٩.
 (٣) النور: ١٠. وانظر: البحر المحيط ٤٣٥/٦.
 (٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤.
 (٥) الصافات: ١٤٣.
 (٦) القلم: ٤٩.
 (٧) سبأ: ٣١.
 (٨) انظر: الإنصاف ٦٨٧/٢، شرح المفصل ١١٨/٣.
 (٩) الديوان ٢٧.

- ولولا رجاء القلب أن تعطف النوى ❖❖ لما حملته بينهن الأضالع^(١)
كُلَّمَا: هي (كلُّ) دخلت عليها (ما) بعدها، مصدرية أو نكرة بمعنى
وقت، والأوَّل أقرب كما ذكر

ابن هشام^(٢)، فهي ظرف مركَّب يفيد التكرار^(٣).
وقد أشبهت (كُلَّمَا) أدوات الشرط؛ لما فيها من معنى العموم
والاستغراق الذي تفيدته أدوات الشرط ك(مَنْ)، و(متى)، و(ما)^(٤)، قال
الرضي: "في (كُلَّمَا) رائحة الشرط"^(٥).

ولاتدخل (كُلَّمَا) إلا على الجمل الفعلية^(٦)، ويكثر مجيء الماضي
بعدها^(٧)، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾^(٨)، وجزم أبو
حيان بأنه لا يليها إلا فعل ماضي اللفظ^(٩)، ولم يمثّل سيبويه لها إلا
بالمضارع، قال: "ومثل ذلك: كَلَّمَا تَأْتِينِي آتِيكَ"^(١٠).

ورودها في الديوان: من مواضعه:

(١) السابق ٥٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٦٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٠، همع الهوامع ٤/٣٨٣.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/١٩٧.

(٥) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/١٩٧.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٢٦٧.

(٨) سورة البقرة: ٢٠.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٠.

(١٠) الكتاب ٣/١٠٢.

- وَمِنْ سَقَمِي مِنْ نِيَّةِ الْحَبِّ كُلَّمَا ❖ ❖ ❖ أَتَى رَاكِبٌ مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ يَضْرِبُ
- مرضتُ فجأؤوا بالمعالج والرُقسي ❖ ❖ ❖ وَقَالُوا : بَصِيرٌ بِالذَّوَاءِ مُجَرَّبٌ^(١)
- فَإِنَّ انْهَمَالَ الْعَيْنِ بِالذَّمْعِ كُلَّمَا ❖ ❖ ❖ ذَكَرْتُكَ وَحَدِي خَالِيًا لَسْرِيْعُ^(٢)
- وَفَيْضُ دُمُوعِ الْعَيْنِ بِاللَّيْلِ كُلَّمَا ❖ ❖ ❖ بَدَأَ عَلَمٌ مِنْ أَرْضِكُمْ لَمْ يَكُنْ يَبْدُو^(٣)

لَمَّا: وَتَسَمَّى (التعليقيَّة) ^(٤)؛ وَتَسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الشَّرْطِ كَمَا تَسْتَعْمَلُ
(كُلَّمَا) ^(٥)، قَالَ الْمَالِقِيُّ: "وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، أَبْدَأَ لَا يَفَارِقُهَا" ^(٦)، وَلِذَلِكَ
فَهِيَ تَقْتَضِي جَمْلَتَيْنِ، وَجَدْتَ الثَّانِيَةَ عِنْدَ وُجُودِ
الْأُولَى ^(٧)، نَحْوُ: لَمَّا جِئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، وَالْقَوْلُ بِجَرَفِيَّتِهَا هُوَ مَذْهَبُ
سَيُوبِيهِ ^(٨)، وَوَافَقَهُ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ^(٩)، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ ^(١٠) إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ

-
- (١) الديوان ٢٩ .
(٢) السابق ١٠٤ .
(٣) السابق ٩١ .
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦، الجنى الداني ٥٩٤ .
(٥) انظر: شرح الكافية ٣/٢٣٠ .
(٦) رصف المياني ٣٥٤ .
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦، مغني اللبيب ٣٦٩ .
(٨) انظر: الكتاب ٤/٢٣٤ .
(٩) انظر مثلاً: معاني الحروف ١٣٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٣، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٧، الجنى الداني ٥٩٤ .
(١٠) انظر مثلاً: الأصول ٢/١٥٧، الإيضاح العسدي ٣٢٨، الخصائص ٣/٢، ٢٢٢/٢٥٣، شرح الكافية ٣/٢٣٠ .

(ظرف) بمعنى (حين)، والراجح فيها ما ذهب إليه سيبويه من القول بالحرفية^(١).

ولا يلي (لما) إلا فعل ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(لم)، وقد تزداد (أن) بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٢)، أمّا جوابها فيكون فعلاً ماضياً مثبتاً، نحو: لما قام زيد قام عمرو، أو منفيًا بـ(ما)، نحو: لما قام زيد ما قام عمرو، أو مضارعاً منفيًا بـ(لم)، نحو: لما قام زيد لم يقم عمرو، أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا) الفجائية^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَّهْمَ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾^(٤).

ورودها في الديوان: منه:

- فلما رميتني أقصدتني بسهمها ❖❖ وأخطأتها بالسهم حين رميت^(٥)
- ولما بدا منها الفراق كما بدا ❖❖ بظهر الصفا الصلِّد الشقوق الشوائعُ
- تمنيت أن تلقى لبيناك والمنى ❖❖ تُعاصيك أحياناً، وحيناً تطوع^(٦)

(١) انظر تعليلاً لهذا الترجيح في: الجنى الداني ٥٩٤ - ٥٩٥.

(٢) يوسف: ٩٦.

(٣) انظر أحوال الشرط والجواب في: شرح الكافية ٢٣١/٣، رصف المباني ٣٥٤،

ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٧، الجنى الداني ٥٩٥ - ٥٩٦.

(٤) العنكبوت: ٦٥.

(٥) الديوان ٣٦.

(٦) السابق ٥١.

التحليل النحوي :

- تصدّرت (إِنْ) أدوات الشرط الجازمة وروداً في الديوان، فهي أمُّ أدوات الشرط الجازمة، إذ وردت في واحد وخمسين موضعاً، وقد جاء الفعل بعد (إِنْ) في أكثر مواضعها، ووقع الاسم تالياً لها في ثلاثة مواضع، جاء فيها ضميراً، وهذه المواضع هي :
- فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تُخَيْرِ بِشَيْءٍ عَلِمْتَهُ ❖❖ فَلَاطِرْتِ إِلَّا وَالْجَنَاحُ كَسِيرٌ^(١)
- بَلِيغٌ إِذَا يَشْكُو إِلَى غَيْرِهَا الْهَوَى ❖❖ وَإِنْ هُوَ لَأَقَاهَا فَغَيْرُ بَلِيغٍ^(٢)
- وَإِنْ هِيَ أُعْطِنَكَ اللَّيَانَ فَإِنَّهَا ❖❖ لِأَخْرَمٍ مِنْ خُلَانِهَا سَتَلِينٌ^(٣)

- وهذا ممَّا اختصَّت به (إِنْ) في سعة الكلام، ولم يرد في الديوان وقوع الاسم مع غيرها من أدوات الشرط الجازمة.
- جاء الفعل بعد الاسم التالي (إِنْ) فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، أو ماضياً معنى، وهذا يتفق مع ما قرره النحويون في هذه المسألة.
 - لم يرد في الديوان (إِنْ) مقترنة بـ(لا)، ولا (ما) الزائدة.
 - لم ترد (إِنْ) مهملة حملاً على (لو) في الديوان، وهذا يعزّز مانصتٌ عليه كتب النحويين من القول بقلته أو بشذوذه.

(١) السابق ٤٦ .

(٢) الديوان ٦٤ .

(٣) السابق ١٢٠ .

- جاء استعمال (إِنْ) في الديوان منسجماً مع ماتقرَّر لها من إفادتها الظن والاحتمال، إلا في موضعين، استعملت (إِنْ) موضع (إذا)، فوردت مع المتيقن المقطوع بحدوثه، وذلك في قول قيس:
- خُذُوا يَدْمِي إِنْ مِتُّ كُلَّ خَرِيْدَةٍ ❖ ❖ مَرِيضَةٍ جَفْنِ الْعَيْنِ وَالطَّرْفِ فَاتِرٍ^(١)
- وفي عُرْوَةِ الْعَذْرَى إِنْ مِتُّ أَسْوَةٌ ❖ ❖ وَعَمْرُوبِ بْنِ عَجْلَانَ الَّذِي قَتَلْتُ هِنْدُ^(٢)

ولعلَّ ذلك - كما سبق - لعدم تعيّن حدوثه، وإلا فالموت مقطوع بحصوله.

- جاء استعمال (مَنْ)، و(مَهْمَا) موافقاً للاستعمال اللغوي لهما المقرَّر عند النحويين.

- ورد استعمال (حيثما) مرّة واحدة، جاءت فيها (ما) منفصلة عنها، وذلك في قوله:

وأنت يذِكِرُ لُبْنَى مُسْتَهَامٌ ❖ ❖ مُعْنَى حَيْثُ مَا شَحَطَتْ نَوَاهَا
 والمعنى - فيما يظهر - يحتمل الظرفيّة والشرطيّة، فعلى الظرفيّة يكون المعنى: إنّه مستهام بها حيث بعدت منازلها، وعلى الشرطيّة يكون الجواب محذوفاً، وماتقدّم هو دليل الجواب في المعنى. إلا أنه يُشكّل على هذا الوجه كتابة (حيث) مفصولة عن (ما)، وفي المظانّ النحويّة لا ترد إلا متصلة بها، ويُستأنس للشرطيّة مجيئها في القرآن الكريم جازمة منفصلة عن

(١) السابق ٤٣.

(٢) السابق ٩١.

(ما)، في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١)، وإن كان الرسم القرآني لا يعوّل عليه. ولعلّ هذا مما يُقوي الظرفيّة ويرجّحها.

- وردت (إذا) متصدّرة أدوات الشرط الواردة في الديوان الجازمة وغير الجازمة، إذ بلغ عدد ورودها اثنين وخمسين موضعاً، دخلت في غالبها على الجمل الفعلية، وجاء الاسم تالياً لها في سبعة مواضع، وهو مؤول على حذف الفعل بعدها- على رأي سيبويه ومن وافقه.

- لم يردّ الجزم ب(إذا) في الديوان، وهذا متفق مع المستقرّ لها في لغة العرب من عدم الجزم بها.

- كثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال، فقد بلغ ثلاثة وثلاثين موضعاً، وجاء المضارع بعدها في أربعة مواضع، ثلاثة منها مجزوم ب(لم)، وواحد مرفوع. وهذه الكثرة مع الماضي، والقلّة مع المضارع تتفق مع القواعد المقرّرة للمسألة.

- ورد تركيب (إذا ما) متلوّاً بالفعل الماضي في ستة مواضع، وبالاسم في موضع واحد، أي أنّ أثر الإعراب غير ظاهر فيه، ولم يأت المضارع مع (إذا ما) في الديوان، وبذلك لا يكون هناك دليل على استعمالها جازمة، وهذا يتفق مع المشهور لها في الاستعمال اللغوي.

(١) البقرة: ١٤٤.

وزيادة (ما) مع (إذا) يفيد التوكيد، فإذا "قُصِدَ توكيد معنى الشرط الذي تتضمنه (إذا) لقوّة معنى الجزاء، استعملت (ما) بعدها، وإذا لم يقصد ذلك لقرب معنى الجزاء من الشرط، لم يستعمل (ما) بعدها"^(١).

- ورود (لو) الامتناعيّة هو الأكثر في الديوان في مقابل غير الامتناعيّة، فقد وردت (لو) في الديوان في سبعة وعشرين موضعاً، لم يرد فيها (لو) غير الامتناعيّة سوى مرّة واحدة، وهذا موافق لما هو مقرّر في المظانّ النحويّة من غلبة النوع الأوّل على الثاني.

- ورد جواب (لو) ماضياً مثبتاً مقترناً باللام في ثمانية مواضع، ومجرداً من اللام في ثمانية مواضع، ومضارعاً في ثلاثة مواضع، واحد منها مجزوم بـ(لم)، وورد محذوفاً في ثمانية مواضع، ولم يرد جملة اسميّة.

- لم ترد (لو) جازمة في الديوان، وهذا يرجّح ما ذهب إليه ابن مالك من عدم الجزم بها لاشعراً ولا نثراً؛ لعدم السماع، وما استدلّ به من شواهد شعرية محتمل للتأويل، وأمّا القول بأنّها لغة مطّردة لقوم، فهذا مما لا دليل يثبتّه.

- لم يقع الاسم بعد (لو) في الديوان، وهذا يقوّي ما تقرّر من اختصاصها بالفعل، ويرجّح ما ذهب إليه الفريق القائل بأنّ (أنّ) مع صلتها بعد (لو) في موضع رفع على الفاعليّة بفعل مقدّر.

- وردت (أنّ) داخلة على (لو) في ثمانية مواضع، جاء خبرها في سبعة مواضع فعلاً، وورد في موضع واحد اسماً، وفي هذا ردٌّ على ما ذهب

(١) درة التنزيل ١/١١٤٣.

إليه السيرافي ووافقه عليه الزمخشري من أنّ خبر(أنّ) التي تقع بعد (لو)، لا بدّ أن يكون فعلاً ولا يقع اسماً، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

- جاء خبر(أنّ) بعد (لو) فعلاً ماضياً في أربعة مواضع، ومضارعاً في ثلاثة مواضع، وهذا مما يُستأنس به لما ذهب إليه الرضي من أنّ الفعل إذا جاء خبر(أنّ)، فالأكثر كونه ماضياً.

- وردت (لولا) في أربعة مواضع، وفي هذه المواضع جميعها وقع الاسم تالياً لها، ولم يقع الفعل.

- جاء جواب (لولا) ماضياً منفيّاً ب(ما) في موضع واحد، ومضارعاً منفيّاً ب(لم) في موضع واحد، ومنفيّاً ب(ما)، مقترناً باللام في موضع واحد، ومحدوفاً في موضع واحد، والقاعدة المقرّرة لجواب (لولا) إمّا أن يكون باللام حال الإثبات، وإمّا منفيّاً ب(ما)، وهو الموافق لورود جواب (لولا) في القرآن الكريم^(١)، ولم أقف على شواهد اقترنت اللام فيها بالجواب إذا كان ماضياً منفيّاً ب(ما)، وقال أبو حيّان بعد ذكره مجيء جواب (لولا) منفيّاً ب(ما): "ولا يحفظ دخول اللام على الجواب"^(٢)، ولعلّ الشاعر لجأ إلى هذا التركيب لاستقامة الوزن.

- وردت (كُلّمًا) في الديوان في خمسة مواضع، دخلت فيها على جمل فعلية، فعلها ماض، ولم يرد المضارع، وهذا يعزّز ماورد في المصادر النحويّة من أنّ الأكثر مجيء الماضي بعدها.

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢/٦٨١ - ٦٨٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٦.

- ورد جواب (كُلَّمَا) محذوفاً في ثلاثة مواضع ؛ لتوسطها مع شرطها بين أجزاء الدليل ، وهذا من مواضع حذف الجواب.
- وردت (لَمَّا) في الديوان في أربعة مواضع ، ربطت بين جملتين ، الثانية منهما مترتبة على الأولى ، تلاها فعل ماضٍ مثبت في المواضع كلها ، وجاء الجواب ماضياً أيضاً ، ولم يخرج جوابها عن هذه الحال ، وهذا يتسق مع حال من أحوال الشرط والجزاء التي ذكرها النحويون.

* * *

المبحث الثالث

أنماط الجملة الشرطية

للجملة الشرطية أنماط بالنظر إلى حالي الشرط والجواب، وللفاعلين في جملة الشرط والجواب أحوال ذكرها النحويون، قال سيبويه: "فإذا قلت: **إِنْ تَفَعَّلْ**، فأحسنُ الكلام أن يكون الجوابُ **أَفْعَلْ**؛ لأنَّه نظيره من الفعل، وإذا قال: **إِنْ فَعَلْتَ**، فأحسنُ الكلام أن تقول: **فَعَلْتُ**؛ لأنَّه مثله"^(١)، فاتفق اللفظ معياراً فضلياً عند سيبويه، وذكر غيره من النحويين^(٢) هذه الأحوال مرتبة من الأقوى إلى الأضعف، وتعدُّ الأنماط الرئيسة للجملة الشرطية، وفيما يلي بيان لها، وتطبيقاتها في الديوان:

النمط الأول: أن يكونا مضارعين:

أداة الشرط+ج ش (فعلية / فعلها مضارع)+ج ج ش (فعلية / فعلها مضارع)

نحو: ﴿وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ﴾^(٣)، وهذا هو الأصل في الباب؛ لأنَّ الأصل مطابقة اللفظ المعنى، والمعنى مع أدوات الشرط على الاستقبال، فالمطابقة أولى^(٤)، ونصَّ ابن مالك على أنَّ هذه الصورة هي الأكثر^(١)، والرضي على أنَّها الأجود^(٢).

(١) الكتاب ٩١/٣ - ٩٢، وانظر: المقتضب ٦٠/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٤، شرح الكافية ٤/١٠٦. وخالف أبو حيان في الارتشاف ٤/١٨٨٦ هذا الترتيب، فجعل مجيء الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، في المرتبة الثانية، ومجيئهما ماضيين في المرتبة الثالثة. ولم أقف على من قال بذلك سواه.

(٣) الأنفال: ١٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦/١٢٧.

وروده في الديوان :

- مع الأدوات الجازمة : ورد هذا النمط مرتين فقط في الديوان ، مرة مع (إن)، وأخرى مع (مَنْ).
- ١- مع الأداة (إن) :
- وأفرح إن تُمسي بخيرٍ وإن يكنُ ❖ ❖ بها الحدّثُ العادي تُرْعني الرّوائعُ^(٣)
- ٢- مع الأداة (مَنْ) :
- وَمَنْ يَتَلَقُّ حُبَّ لُبْنَى فُوَادُهُ ❖ ❖ يَمُتْ أَوْ يَعِشْ مَا عَاشَ وَهُوَ كَلِيمٌ^(٤)
- مع الأدوات غير الجازمة : لم يرد هذا النمط مع أدوات الشرط غير الجازمة.

النمط الثاني: أن يكونا ماضيين :

أداة الشرط+ج ش (فعليّة / فعلها ماض) + ج ج ش (فعليّة / فعلها ماض)

نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا ﴾^(٥) ، ووقوع الماضي هنا ليس بالأصل ؛ لأنّ الفعلين معاً يفيدان الاستقبال لوجود أداة الشرط^(٦) ، " لكن لما كان الفعلان معاً قد علّم باقتران (إن) أو إحدى أخواتها استقباليهما ، لم يعتبر بالصيغة"^(٧).

(١) انظر : شرح التسهيل ٩٠/٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١٠٦/٤ .

(٣) الديوان ٥٤ .

(٤) الديوان ١١٦ .

(٥) الإسراء : ٨ .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ١٢٦/٦ .

(٧) المصدر السابق ١٢٦/٦ .

وروده في الديوان :

- مع الأدوات الجازمة: ورد هذا النمط مع الأداة (إن) في ثلاثة مواضع، ومن الأمثلة:

- فَإِنْ مَنَعْتَ، فَالْبُخْلُ مِنْهَا سَجِيَّةٌ ❖❖ وَإِنْ بَدَّلْتَ أَعْطَتْ قَلِيلًا وَمَنَّتْ^(١)

- فَإِنْ ذُكِرْتَ لِبْنِي هَشَشْتُ لَذِكْرِهَا ❖❖ كَمَا هَشَّ لِلثَّنْدِيِّ الدَّرُورِ وَكَيْدُ^(٢)

- مع الأدوات غير الجازمة: وقد ورد هذا النمط مع (إذا) ثلاث عشرة مرة، ومع (لو) أربع مرّات، ومع (كلّما) مرّتين، ومع (لما) مرّتين، ومع (إذا) التي لحقتها (ما) مرّة واحدة .
ومن أمثله:

- مع إذا: ❖❖ إِذَا نَادَى الْمُنَادِي بِاسْمِ لُبْنَى عَيْتُ فَمَا أَطِيقُ لَهُ جَوَابًا^(٣)

- إِذَا خَلَرْتُ رِجْلِي تَذَكَّرْتُ مَنْ لَهَا ❖❖ فَنَادَيْتُ لُبْنَى بِاسْمِهَا وَدَعَوْتُ^(٤)

- إِذَا عَيْتُهَا شَبَّهْتُهَا الْبَنْدَرِطَالِعَا ❖❖ وَحَسْبُكَ مِنْ عَيْبِ لَهَا شَبُّ الْبَنْدَرِ^(٥)

- مع لو: ❖❖ فلو كان واشٍ باليمامة داره ❖❖ وداري بأعلى حضر موت اهتدى ليأ^(٦)

(١) الديوان ٣٨.

(٢) السابق ٩٣.

(٣) السابق ٢٨.

(٤) السابق ٣٥.

(٥) الديوان ٤٧.

(٦) السابق ١٢٣.

- ولو أبلغتها جارة قولي أسلمي ❖❖ بكت جزعاً وارفَضَ منها ثموعها^(١)

- ومن أمثلته مع (لو) وفي جوابها اللام: ❖❖ فَكَأَدِيلُهُ جُرْعَ الْمَائِيَا ❖❖ وَلَوْ سَقَاهُ ذَلِكَ لَأَسْتَرَاكَ^(٢)

- وكوليسَتَ ثوباً مِنَ الْوَرْدِ خَالِصًا ❖❖ لَخَدَّشَ مِنْهَا جِلْدَهَا وَرَقَ الْوَرْدِ^(٣)

- مع كَلَّمَا: ❖❖ وَأَمِنْ سَقَمِي مِنْ نَيْتِ الْحَبِّ كَلَّمَا ❖❖ أَنَّى رَاكِبٌ مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ يَضْرِبُ

مرضتُ فجأؤوا بالمعالج والرُقَى ❖❖ وَقَالُوا: بَصِيرٌ بِاللَّوَاءِ مُجْرَبٌ^(٤)

- أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ مَا لَكَ كَلَّمَا ❖❖ ذَكَرْتُ لَيْسَى طَرْتَلِي عَنِ شِمَالِيَا^(٥)

- مع لَمَّا: ❖❖ وَلَمَّا بَدَا مِنْهَا الْفِرَاقُ كَمَا بَدَا ❖❖ بظَهْرِ الصِّفَا الصِّلْدِ الشُّقُوقِ الشَّوَائِعُ

تَمَيَّتَ أَنْ تَلْقَى لَيْسَاكَ وَالْمَنَى ❖❖ تُعَاصِيكَ أَحْيَانًا، وَحِينَ تَطَاوَعُ^(٦)

- بَكَتَ عَيْنِي الْيَمْنَى فَلَمَّا زَجَرْتَهَا ❖❖ عَنِ الْجَهْلِ بَعْدَ الْحِلْمِ أَسْبَلْنَا مَعَا^(٧)

- مع إِذَا مَا: ❖❖ إِذَا مَا مَشَتْ شَيْرًا مِنَ الْأَرْضِ أَرْجَعَتْ ❖❖ مِنَ الْبُهِرِ حَتَّى مَا تَزِيدُ عَلَيَّ شَيْرًا^(٨)

(١) السابق ١٠٧.

(٢) السابق ٣٩.

(٣) السابق ٩٤.

(٤) السابق ٢٩.

(٥) السابق ١٢٧.

(٦) السابق ٥١.

(٧) السابق ١٠١.

(٨) الديوان ٤٧.

- إذا ما لحاني العاذلاتُ يحبها ❖ ❖ أبت كبد ممّا أجنّ صليع^(١)

النمط الثالث: أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً :

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها ماض) + ج ج ش (فعلية / فعلها مضارع)

نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(٢)، وهذا الوجه قليل بالنسبة لسابقه^(٣).

وروده في الديوان:

- مع الأدوات الجازمة: لم يرد هذا النمط مع أدوات الشرط الجازمة.
- مع الأدوات غير الجازمة: ورد هذا النمط في أربعة مواضع، واحد مع (إذا)، وثلاثة مع (لو):

- مع إذا:

- تَشْمَمْنَهُ لَوْ يَسْتَطِيعَنَّ ارْتَشَفْنَهُ ❖ ❖ إِذَا سَفْنَهُ يَزِدُّنَ نَكْبًا عَلَى نَكْبٍ^(٤)

- مع لو:

- نُعِيدُ إِلَى رُوحِي الْحَيَاةَ وَأَنْسِي ❖ ❖ يَنْفَسِي لَوْ عَايَيْتِي لِأَجُودُ^(٥)

- أَرَاكَ أَجْتَبْتَ الْحَيَّ مِنْ غَيْرِ غَضَّةٍ ❖ ❖ وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَجْنَحْ إِلَيْكَ الْأَصَابِعُ^(٦)

(١) السابق ١٠٥.

(٢) الشورى: ٢٠.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٦/١٢٧.

(٤) الديوان ٣٢.

(٥) السابق ٩٣.

(٦) السابق ٥٩.

- يلبسنى أنادى عند أول غشية ولو كنت بين العائدات أفسق^(١) ❖

النمط الرابع : أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً :

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها مضارع) + ج ج ش (فعلية / فعلها ماض)

نحو: إن تزرنني زرتك ، ومنه قول أبي زيد الطائي :

من يكِدني يسيء كنتُ منه ❖ ❖ كالشَّجا بين حلِّقه والوريد^(٢)

وهو أقلُّ الوجوه^(٣) ، ومنعه ، وحمل ماجاء منه على الضرورة ابنُ بابشاذ^(٤) ، وابنُ عصفور^(٥) ، وأبو حيَّان^(٦) ، ونُسب لسيبويه^(٧) ، وللجمهور^(٨) ، ونصَّ الرضي على ضعفه^(٩) ، وجوزَه الفراء^(١٠) في سعة

(١) السابق ١١١ .

(٢) الديوان ٦٠٠ ، المقتضب ٥٩/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٥١٩/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، شرح التسهيل ٩١/٤ ، رصف المباني ١٨٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٩١/٤ .

(٤) انظر : المقدمة المحسبة ٢٤٥/١ (وليس فيه الحمل على الضرورة) .

(٥) انظر : شرح الجمل ٦١٤/١ ، ١٩٨/٢ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤ .

(٧) انظر : همع الهوامع ٣٢٢/٤ ، وفي الارتشاف ١٨٨٧/٤ : " واستنتج من كلام سيبويه ضعفه وقبحه " ، ولم أقف على رأي صريح لسيبويه في المسألة .

(٨) انظر : توضيح المقاصد ٢٤٥/٤ ، شرح الأشموني ١٦/٤ .

(٩) انظر : شرح الكافية ١٠٦/٤ .

(١٠) انظر : معاني القرآن ٢٧٦/٢ .

الكلام، وتبعه المبرد^(١)، وابن مالك^(٢)، وابن هشام - في رأي له^(٣) - ؛
لورد السماع به.

وروده في الديوان :

- مع الأدوات الجازمة : ورد مع الأداة (إن) فقط في موضع واحد،

هو :

- فَإِنْ طَرَّتْ أَرْدَتَكَ الْحَتُوفُ وَإِنْ تَقَعُ ❖❖ تَقِيضُ ثَعْبَانُ يُوَجِّهُكَ يَنْفِخُ❖^(٤)

- مع الأدوات غير الجازمة : ورد هذا النمط في أربعة مواضع مع

(لو)، منها :

- تَشْمَمُهُ لَوِيسَطْعِنَ أَرْتَشْفُهُ ❖❖ إِذَا سَفُهُ يَزْدَدَنَّ نَكْبًا عَلَى نَكْبٍ❖^(٥)

- وَكَوْنُ عَلَمِينَ الْغَيْبِ أَقْنَتَ أَنِّي ❖❖ لَكُمْ وَالْهَلَايَا الْمَشْعَرَاتِ صَدِيقُ❖^(٦)

تلك هي الأنماط الرئيسة للجملة الشرطية وفق ما أورده النحويون، وهي مبنية على مجيء الفعل في جملة الشرط والجواب، وثمت صور أخرى فرعية وردت عليها الجملة الشرطية، سيرد ذكرها عند الحديث عن القضايا التركيبية، وسأكتفي هنا بإيراد الصور التالية :

(١) انظر : المقتضب ٥٩/٢.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٩١/٤، شواهد التوضيح ١٤ - ١٧.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٠٦/٤، وذهب في معني اللبيب ٩٠٨ - ٩٠٩ إلى أنه خاص بالشعر.

(٤) الديوان ٩٠.

(٥) السابق ٣٢.

(٦) السابق ١١٠.

١ - الجملة الشرطية مع لولا :

سبق القول بأن (لولا) مختصُّ بالأسماء، وأنه يدخل على جملتين، أولاهما مكوّنة من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل، وجاءت صورة الجملة معها على النحو التالي :

لولا + ج ش (اسميّة / خبرها محذوف) + ج ج ش (فعلية / فعلها مضارع)

- وقد ورد في موضعين :
- أَمَسُّ تُرَابٌ أَرْضُكَ يَا لَيْتِي ❖❖ وَكَوَلَا أَنْتَ لَمْ أَمَسَّسْ تُرَابًا^(١)
 - لَعَمْرُكَ لَوْلَا الْبَيْنُ لَا يُقَطِّعُ الْهَوَى ❖❖ وَلَوْلَا الْهَوَى مَا حَنَّ لِلْبَيْنِ الْكُفُ^(٢)

لولا + ج ش (اسميّة / خبرها محذوف) + ج ج ش (فعلية / فعلها ماض)

- وورد في موضعين :
- وَلَوْلَا رِجَاءُ الْقَلْبِ أَنْ تَعْطِفَ النَّوَى ❖❖ لَمَّا حَمَلْتَهُ يَبْنُهُنَّ الْأَضَالِعُ^(٣)
 - لَعَمْرُكَ لَوْلَا الْبَيْنُ لَا يُقَطِّعُ الْهَوَى ❖❖ وَلَوْلَا الْهَوَى مَا حَنَّ لِلْبَيْنِ الْكُفُ^(٤)

٢ - وقوع الاسم بعد أداة الشرط غير (لولا) :

جاء الاسم بعد أدوات الشرط - غير (لولا) - في الديوان تسع مرّات، اثنتان بعد (إن)، وسبع بعد (إذا)، وقد دخلت أداة الشرط في هذا

(١) الديوان ٢٧.

(٢) السابق ١٠٩.

(٣) السابق ٥٧.

(٤) السابق ١٠٩.

النمط في ست من مواضعها التسعة على ضمائر رفع منفصلة، ومن أمثلة صور هذا النمط الواردة في الديوان:

- أداة الشرط + ج ش (فعلية فعلها محذوف) + ج ج ش (فعلية / طلبية)
- فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تُخْرِشِيءَ عِلْمَتَهُ ❖❖ فَلَاطَرْتَ إِلَّا وَالْجَنَاحُ كُسيرٌ^(١)
- إِنْ أَنْتَ لَمْ تَبْكِي عَلَيَّ جِنَازَةً ❖❖ لَدَيْكَ، فَلَاطَبْكِي غَدًا حِينَ أُرْفَعُ^(٢)

- أداة الشرط + ج ش (فعلية فعلها محذوف) + ج ج ش (اسمية)
- إِذَا نَحْنُ أَنْفَذْنَا الْبُكَاءَ عَشِيَّةً ❖❖ فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعٌ^(٣)
أداة الشرط + ج ش (فعلية فعلها محذوف) + (الجواب محذوف)
- كَأَنِّي فِي أَرْجُوحةٍ بَيْنَ أَحْبَلٍ ❖❖ إِذَا ذُكِرَتْ مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ تَخْطُرُ^(٤)
٣- وقوع (أَنْ) ومعمولها بعد (لو):

وقد ورد في الديوان في ثمانية مواضع، ومن أمثلة صور هذا النمط:

- لو + ج ش (فعلية فعلها محذوف / أَنْ ومعمولاها) + ج ج ش (فعلية / فعلها ماض)
- دَعَوْتُ الَّتِي لَوْ أَنْ تَنْسِي تُطِيعُنِي ❖❖ لَفَارَقْتُهَا مِنْ جِهَاتِهَا وَقَضَيْتُ^(٥)
- وَلَوْ أَنِّي أَسْطِيعُ صَبْرًا وَسَلْوَةً ❖❖ تَنَاسَيْتُ لُبْنَى غَيْرَ مَا مَضَى حَقْدًا^(٦)

- (١) الديوان ٤٦.
(٢) السابق ٦١.
(٣) السابق ٥٨.
(٤) السابق ٤٨.
(٥) السابق ٣٥.
(٦) السابق ٤٠.

لو+ ج ش (فعلية فعلها محذوف / أن ومعمولاها) + (الجواب محذوف)
 وَقَدْ عَشْنَا نَلْدُ الْعَيْشَ حِينًا ❖ ❖ لَوْ أَنَّ الدَّهْرَ لِلْإِنْسَانِ رَاعٍ^(١)

التحليل النحوي:

- يتضح مما سبق أن الأنماط الرئيسة للجملة الشرطية قد وردت في
 الديوان، ويلخص الجدول التالي عدد مرّات ورود كل نمط:

المجموع	عدد مرّات وروده		النمط
	مع غير الجازمة	مع الأدوات الجازمة	
٢	_____	٢	مجيء الشرط والجواب مضارعين
٢٥	٢٢	٣	مجيء الشرط والجواب ماضيين
٤	٤	_____	مجيء الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا
٥	٤	١	مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النمط الأكثر ورودًا هو النمط
 الثاني، وهو مجيء الشرط والجواب ماضيين، إذ بلغ عدد مواضعه خمسة
 وعشرين موضعًا، غالبها مع الأدوات غير الجازمة، إذ بلغ اثنين وعشرين

(١) السابق ٦٢.

موضوعاً، والأدوات الواردة في هذا النمط: (إن)، (إذا)، (لو)، (كُلِّمًا)، (لَمَّا)، (إذا ما)، وهذه النتيجة خلاف ماتقرَّر في عدد من المصادر النحوية من كون النمط الأوَّل هو الأكثر.

ومن الدلالات المعنويَّة المتعلِّقة بهذا النمط، ما ذكره ابن جني من أنَّ تركيب الشرط في نحو: "إنَّ قمتَ قمتُ، جئتَ فيه بلفظ الماضي الواجب؛ تحقيقاً للأمر، وتثبيتاً له؛ أي إنَّ هذا وعد مَوْفِيٌّ به لامحالة، كما أنَّ الماضي واجب ثابت لامحالة"^(١). وهذا يوحي بما كانت عليه نفسيَّة الشاعر من رغبته في وقوع الفعل، وتصويره الحدث وكأنَّه واقع، و"ليست التعبيرات في الحقيقة إلا مظهرًا للرؤية النفسيَّة، وانعكاسًا للاستجابات الداخليَّة"^(٢)، يقول د. أبو موسى تعليقاً على مجيء الماضي مع (إن) في نحو: إنَّ قرأتَ مقاييس اللغة وجدت فيه فوائد كثيرة: "تلك الصيغة مشيرة إلى رغبتي في أن تقرأ هذا الكتاب حتى كأنَّه لشدَّة هذه الرغبة تصوَّرت غير الواقع واقعاً، وتحدَّثت عنه بصيغة الماضي"^(٣).

- يلي النمط الثاني في عدد مرَّات الورد النمط الرابع، وهو مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وبلغ خمسة مواضع، والأدوات الواردة فيه: (إن)، و(لو). وهذا النمط هو الذي عدَّه النحويون أقلَّ الأنماط وأضعفها. ولعلَّ الذي سوَّغ مجيئه مع (لو) أنَّ المضارع إذا وليها صرَّفته إلى الماضي.

(١) الخصائص ٣/٣٣١.

(٢) خصائص التراكيب ٣٧٢.

(٣) المرجع السابق ٣٧٢.

- يليه النمط الثالث ، وهو مجيء الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ،
وبلغ أربعة مواضع ، واقتصر وروده على الأدوات غير الجازمة : (إذا) ،
و(لو).

- أمّا أقلّ الأنماط وروداً في الديوان ، فهو مجيء الشرط والجواب
مضارعين ، فقد ورد مرتين فقط مع الأداتين (إن) ، و(من).

- جاءت الجملة الشرطية بعد (لولا) في الديوان داخلية على
جملتين ؛ الأولى مكوّنة من مبتدأ وخبر محذوف ، والثانية من فعل وفاعل ،
ولم يَلِها الفعل في أيّ موضع من مواضع ورودها ، ووقع بعدها في أحد
المواضع ضمير رفع منفصل ، وذلك في قول قيس :

- أمسُّ ترابَ أرضك يا لُبَيْنى ❖❖ وكولاً أنتَ لم أمسَسُ تُراباً

وبذلك تكون الجملة الشرطية مع (لولا) متّفقة مع ما هو مقرّر لها في
القواعد النحويّة.

- وقع الاسم في الديوان بعد أداتي الشرط (إن) و(إذا) ، ومن
القواعد المقرّرة أنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل^(١) ؛ " لأنّك تعلق وجود
غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ، ولا يصحّ تعليق وجود
شيء على وجودها"^(٢) ، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة ، وأقوال
النحويين في الاسم المرفوع بعدهما^(٣) .

(١) انظر : المقتضب ٢/٤٩ ، شرح التسهيل ٤/٧٤ ، شرح الكافية ٤/١٠٩ .

(٢) شرح المفصل ٩/٩ .

(٣) انظر ما سبق ص ١٧ ، ٢١ .

- وقعت (أنَّ) وصلتها بعد (لو)، وتركيب الجملة الشرطيَّة معها جاء متفقاً مع المذكور عند النحويين.

* * *

المبحث الرابع

القضايا التركيبية للجملة الشرطية

١- الرتبة:

الجملة الشرطية - كما سبق - لها عناصر رئيسة، هي: أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وهذا الترتيب هو الأصل في الجملة الشرطية، إلا أنه قد وردت نصوص خالفت هذا الترتيب، فتقدم فيها مآظهره الجواب على الأداة وجملة الشرط.

ووفقاً لمذهب البصريين، فإنَّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام^(١)، وعليه فلا يصحُّ أن يتقدَّم عليها مابعدھا، فلا يجوز: آتِك إنْ تأتيني، وأحسنُ إليك إنْ أكرمتني، بالجزم على الجواب، فإن رُفِع المتقدِّم جاز، نحو: آتِك إنْ أتيتني، وأحسنُ إليك إنْ أكرمتني، وإذا ورد تقدُّم جملة هي الجواب في المعنى، فإنَّها تكون دليلاً عليه، والجواب محذوف^(٢)، ففي نحو: أنت ظالم إن فعلتَ، لا يصحُّ على هذا الرأي كون المتقدِّم جواباً؛ لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء، وإنَّما هو محذوف تقديره: إن فعلتَ فأنت ظالم، يقول سيبويه: "وقبح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب

(١) انظر: المقتضب ٦٨/٢، المقتصد ١١٢٠/٢، شرح المفصل ٧/٩، شرح التسهيل ٨٦/٤، المقاصد الشافية ١٢٠/٦، ١٢٢، همع الهوامع ٣٣٢/٤.

(٢) الخصائص ٣٨٧/٢ - ٣٨٨، شرح المفصل ٧/٩، شرح الكافية ١٠٠/٤، مغني اللبيب ٨٤٩، المقاصد الشافية ١٢٠/٦، التصريح ٣٩٥/٤.

ينجزم بما قبله" (١) ، وذهب الكوفيون (٢) إلى جواز التقديم ؛ لأنَّ الأصل في الجزء - وفقاً لمذهبهم - التقديم على أداة الشرط، والرفع، نحو: أضربُ إنْ تضربُ، وعند تأخيره انجزم بالجوار (٣) ، ووافقهم في جواز التقديم أبو زيد الأنصاري (٤) ، والأخفش (٥) ، والمبرد (٦) ، فالمتقدم هو الجواب نفسه، وليس الدليل عليه. ومما احتجَّ به على هذا الرأي قول قيس بن مسعود:

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ ❖❖ فَطَعْنَةُ لِأَغْسُ وَلَا يَمُغْمِرُ (٧)

على تقدير: إِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَلَمْ أَرْقِهْ.

وإذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جواب في المعنى، فلا بدّ أن يكون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربُك إِنْ ضربتني، وأضربُك إِنْ لم تُعطيني، والعلّة في ذلك "أنَّ حرف الشرط لم يجزم، فساغ أن لاتأتي بجواب" (٨) ولا يجيء مضارعاً إلا في الشعر (٩)، نحو: آتيك إِنْ تأتيني، ونحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) نسبة الرأي لهم في: الإنصاف ٦٢٣/٢، شرح التسهيل ٨٦/٤، شرح الكافية ١٠٠/٤، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٢٣/٢.

(٤) نسبة الرأي له في: شرح التسهيل ٨٦/٤، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

(٥) نسبة الرأي له في: همع الهوامع ٣٣٣/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٦٨/٢.

(٧) الخصائص ٣٨٨/٢، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

(٨) شرح المفصل ٧/٩. وانظر: المقاصد الشافية ١٣٣/٦ - ١٣٤.

(٩) انظر: الكتاب ٧٠/٣، شرح التسهيل ٨٧/٤، شرح الكافية ١٠٠/٤.

فقلتُ تَحْمَلُ فوق طَوَقِكَ، إِنَّهَا ❖ مُطْبَعَةٌ، منْ يَأْتِيهَا لا يَضِيرُهَا^(١)

على تقدير: لا يضيرها من يأتيها.

وإن تقدم ما هو جواب معنى على أدوات الشرط الظرفية، كـ(متى)، و(إدما)، و(أيان)، و(أين)، و(حيثما)، و(أتى)، فتبقى على تضمُّنها للشرط، وأما ما يصلح من أدوات الشرط لكونها موصولة، نحو: (مَنْ)، و(ما)، و(أي)، فتحتمل كونها موصولة وشرطية إن جاء بعدها فعل ماضٍ، نحو: آتى من أتاني، وبترجح كونها موصولة إن جاء بعدها مضارع، نحو: آتى من يأتي، ويجوز جعلها شرطية على ضعف^(٢).

وروده في الديوان: وردت الجملة الشرطية على غير النسق الأصلي لها بتقديم ما هو جواب في المعنى في واحد وأربعين موضعاً، والجدول التالي يبين نصيب كل أداة من هذا التقديم^(٣):

وفيما يلي نماذج من صور الجملة الشرطية مع كل أداة منها^(٤):

الأداة	إذا	إذا ما	إن	لو	كُلَّمَا
	١٩	٣	١١	٦	٢

(١) شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨، الكتاب ٣/٧٠، المقتضب ٢/٧٢، شرح المفصل ٨/١٥٨.

(٢) انظر تفصيل المسألة في: شرح التسهيل ٤/٨٧، شرح الكافية ٤/١٠١.

(٣) سبق الحديث عن (حيثما) ص ٢٩ - ٣٠، واحتمالها الشرطية وحذف جوابها، مع تقدم ما هو جواب في المعنى.

(٤) سار البحث في هذا التقسيم وفق مذهب البصريين بأن المقدم هو دليل الجواب أو الجواب في المعنى.

١ - إذا :

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)

وورد مثل هذا التركيب اثنتي عشرة مرة، منها :

- فَأَنْتَ لَا تُطِيقُ رُجُوعَ لُبِّي ❖❖ إِذَا رَحَلْتَ وَإِنْ كُنَّ الْعَوِيلُ^(١)
- فَيَأْتِي قَلْبُ خَيْرِنِي إِذَا شَطَّتْ النَّوَى ❖❖ يَلِينِي، وَصَدَتْ عَنْكَ مَا أَنْتَ صَانِعُ^(٢)
- وَأَكْتُمُ أَسْرَارَ الْهَوَى فَأَمِيئُهَا ❖❖ إِذَا بَاحَ مَزَاحَ يَهْنُ بَرُوقُ^(٣)

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها مضارع مجزوم بلم) + (الجواب

محذوف)

وورد هذا التركيب مرتين :

- كَأَنَّكَ لَمْ تَغْنَهُ إِذَا لَمْ تُلَاقِهَا ❖❖ وَإِنْ تَلَقَّهَا فَالْقَلْبُ رَاضٍ وَقَانِعُ^(٤)
- فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُؤَاتِنَا ❖❖ لِيُنِي، وَلَمْ يَجْمَعْ لَنَا الشَّمْلَ جَامِعُ^(٥)

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها مضارع مرفوع) + (الجواب

محذوف)

وورد مرة واحدة :

- بَلِيغٌ إِذَا يَشْكُو إِلَى غَيْرِهَا الْهَوَى ❖❖ وَإِنْ هُوَ لَأَقَاهَا فَغَيْرُ بَلِيغٍ^(٦)

(١) الديوان ٧٤.

(٢) الديوان ٥٤.

(٣) السابق ١١٣.

(٤) السابق ٥٣.

(٥) السابق ٥٤.

(٦) السابق ٦٤.

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها محذوف) + (الجواب محذوف)

وورد في ثلاثة مواضع ، منها :

- كَأَنِّي فِي أَرْجُوْحَةٍ بَيْنَ أَحْبَلٍ ❖❖ إذا ذُكِرَتْ مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ تَخْطُرُ^(١)

- وفي اليأس لِلنَّمْسِ الْمَرِيضَةِ رَاحَةً ❖❖ إذا النَّمْسُ رَامَتْ حُطَّةً لَا تَتَأَلَّهَا^(٢)

- إذا ما :

ج ج في المعنى + إذا ما + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)

وورد في موضعين :

- فما أَنَا إِنْ بَأْتْ لَيْسَى بِهَاجِعٍ ❖❖ إذا ما اسْتَمَلَّتْ بِالنَّيَامِ الْمَضَاجِعُ^(٣)

- وللعينِ أَشْرَابٌ إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا ❖❖ على الْجَيْدِ يَسْتَبْكِينَ مَنْ كَانَ بِأَكْيَا^(٤)

ج ج في المعنى + إذا ما + ج ش (فعلية فعلها محذوف) + (الجواب

محذوف)

وورد في موضع واحد :

- وَخَبَرْتُمَانِي أَنَّ تِيْمَاءَ مَنْزَلٌ ❖❖ لَيْلِي إِذَا مَا الصَّيْفُ ألقى المراسيَا^(٥)

٢- إن :

ج ج في المعنى + إن + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)

(١) السابق ٤٥ .

(٢) السابق ٧٦ .

(٣) الديوان ٥٤ .

(٤) السابق ١٢٨ .

(٥) السابق ١٢٣ .

- ورد هذا التركيب عشر مرّات ، منها :
- فَمُتْ أَنْتَ ، يَا قَلْبَاهُ ، إِنَّ كَتَمَيْتَا ❖ ❖ يَلْبَنِي ، وَإِلَّا فَاسْأَلْ إِنَّ كَتَمَ سَالِيَا❖ (١)
- الْأَحْيَى لَبْنَى الْيَوْمِ إِنَّ كُنْتُ غَايَا ❖ ❖ وَالْمَمَّ بِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا تَلْقَا❖ (٢)

ج ج في المعنى + إن + ج ش (فعلية فعلها مضارع) + (الجواب محذوف).
وورد في موضع واحد ، هو :

- وَأَفْرَحُ إِنَّ تُمَسِّي بِخَيْرٍ وَإِنْ يَكُنْ ❖ ❖ بِهَا الْحَدِيثُ الْعَادِي تَرُعْنِي الرَّوَائِعُ (٣)
٣- لو :

ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)
ورد هذا التركيب أربع مرّات ، منها :

- لَقَدْ كُنْتُ حَسَبَ النَّفْسِ لُو دَامَ وَصَلْنَا ❖ ❖ وَلَكِنَّمَا الدُّنْيَا مَتَاعٌ غُرُورٌ (١)
ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها مضارع) + (الجواب محذوف)
ورد في موضع واحد :

- جَزَعْتُ عَلَيْهَا لُو أَرَى لِي مَجْزَعًا ❖ ❖ وَأَفْنَيْتُ دَمْعَ الْعَيْنِ لُو كَانَ فَانِيَا❖ (٥)
ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها محذوف / أَنْ وَصَلْتَهَا)
+ (الجواب محذوف).
وورد في موضع واحد :

(١) السابق ١٢٨.

(٢) السابق ١٢٥.

(٣) السابق ٥٤.

(٤) السابق ٩٨.

(٥) الديوان ١٢٧.

- وَقَدْ عَشْنَا نَلَذُّ الْعَيْشَ حِينًا ❖❖ لَوْ أَنَّ الدَّهْرَ لِلإِنْسَانِ رَاعٍ^(١)

- ٤- كَلَّمَا :

ج ج في المعنى + كَلَّمَا + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف).

ورد مرتين :

- وَفَيْضُ نُمُوعِ الْعَيْنِ بِاللَّيْلِ كَلَّمَا ❖❖ بَدَا عَلَّمَ مِنْ أَرْضِكُمْ لَمْ يَكُنْ يَيْلُو^(٢)

- وَلَنْ يَمْنَعُوا عَيْنِي مِنَ اللَّمَعِ كَلَّمَا ❖❖ جَرَتْ حَظْرَةٌ بِالْقَلْبِ مِنْ ذِكْرِهَا لِيَا^(٣)

- ٢- الحذف :

يعتري الجملة الشرطية حذف أحد أركانها، ومن المقرر أن "الحذف إنما يكون إذا عُلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تعرّف به"^(٤).

وصور الحذف وفق ما ذكره النحويون: حذف جملة الجواب، حذف جملة الشرط، حذفهما معا، حذف الأداة.

أولاً: حذف الجواب: وهو الأكثر في هذا الباب^(٥)، يقول ابن مالك: والشرط يُغني عن جوابٍ قد عُلِمَ والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمَ "والعلم الحاصل عند المخاطب قد يكون لتقدّم ذكر معنى الجواب بعينه، ويكون لتقدّم ما يدلُّ عليه، وليس به، وقد يكون لغير ذلك"^(٦).

(١) السابق ٦٢.

(٢) السابق ٩١.

(٣) السابق ١٢٨.

(٤) المقاصد الشافية ٦/١٦٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٦٣٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٨ - ١٦٠٩.

(٦) المقاصد الشافية ٦/١٦٤.

ومن خلال استعراض هذه المسألة في مظانها، يمكن تحديد أهم مواضع حذف الجواب فيما يلي:

- ١- تقدّم جملة هي الجواب في المعنى: وقد تقدّم تفصيل هذا الموضوع، وخلاف النحويين حوله، وتطبيقاته في الديوان^(١).
- ٢- تقدّم ما يدلُّ على الجواب، وليس به: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِيَّيَّ أَعوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾، والمراد: إن كنت تقيًّا فلا تقربني، فالجواب دلَّت عليه الاستعاذة؛ لأنّها هي طلب العوذ والبعد عن كل ضارٍّ^(٢).

وروده في الديوان: ممّا يمكن حمله على هذه الصورة قول قيس:

- قَدْ كُنْتُ أَنهَاكَ عَنْهَا لو تَطَاوَعُنِي ❖ ❖ فَاصْبِرْ فَمَا لَكَ فِيهَا أَجْرٌ مَنْ صَبَّرًا^(٣)

والمعنى: لو طاوعتني ماندمت، ودلّ على هذا الجواب قوله: قد كنت أنهاك.

- ٣- اجتماع الشرط والقسم: إذا اجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم، فالجواب للسابق منهما، ويُحذف جواب المتأخّر لزومًا؛ لدلالة جواب الأوّل عليه، هذا إن لم يتقدّم ذو خبر، فإن تقدّم، فالجواب للشرط سواء تقدّم الشرط أم تأخّر^(٤).

(١) انظر ماسبق ص ٤١ - ٤٥.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١٦٥/٦.

(٣) الديوان ٤٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦١٥/٣ - ١٦١٦، التصريح ٣٩٧/٤ - ٣٩٨.

أما إن كان الشرط امتناعياً، وهو الشرط بـ(لو) و(لولا)، وتقدّم على القسم، فالجواب للشرط مطلقاً^(١)، وأما إذا تقدّم القسم على الشرط الامتناعي، ففي المسألة أقوال، أبرزها:

١- الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، نحو: والله لو قام زيد لقمّت، وإليه ذهب ابن مالك^(٢).

٢- الجواب للقسم، ويستغنى عن جواب الشرط؛ وفقاً لقاعدة اجتماع الشرط والقسم، وبه قال

ابن عصفور^(٣)، والرضي^(٤)، وأبو حيان^(٥).

٣- الجواب لهما جميعاً، وإليه ذهب الزمخشري^(٦)، ووصف أبو حيان هذا القول بأنه "ليس بجيد"؛ لمخالفة جواب الشرط الامتناعي جواب القسم، فالأوّل ممتنع الوقوع، بينما الثاني مقدّر الوقوع، فلا يكون الجواب لهما معاً^(٧).

وروده في الديوان: اجتمع الشرط مع القسم في ثلاثة مواضع:

(١) انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٣، المقاصد الشافية ١٧٥/٦، شرح الأشموني ٢٨/٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٣، المساعد ١٧٨/٣.

(٣) نسب الرأي له في: البحر المحیط ٤٦/٥، المساعد ١٧٩/٣، الدر المصون ٥٤/٦. وفي شرح الجمل ٥٢٩/١، ذكر هذا الرأي دون تفرقة بين الامتناعي وغير الامتناعي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤٥٦/٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٨٢/٤.

(٦) انظر: الكشف ١٩١/٢.

(٧) انظر: البحر المحیط: ٤٥/٥.

- لئن كان برد الماء حران صاديا ❖❖ إلي حبيبا إنَّها لحبيبٌ ❖^(١)
فاللام موطئة للقسم، و(إن) شرطية، تقدّم القسم على الشرط،
والجملة من إنَّ واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف،
دلَّ عليه جواب القسم.

- ولكن لعمري قد بكيتك جاهداً ❖❖ وإن كان دائي كلُّه منك أجمع^(٢)
تقدّم القسم، وتأخّر الشرط، والجواب للقسم، إذ جاء جملة فعلية
فعلها ماض مثبت مقترن بقدر.

- خليلي لا والله لا أملك البكا ❖❖ إذا علم من أرض ليلي بدا ليا^(٣)
تقدّم القسم، وتأخّر الشرط، والجواب للقسم، إذ جاء جملة فعلية
فعلها مضارع منفي بلا.

ومما جاء في اجتماع القسم مع الشرط الامتناعي:

- لعمرك لو لا بين لا يقطع الهوى ❖❖ ولولا الهوى ما حنَّ للبين ألفٌ ❖^(٤)
تقدّم القسم وتأخّر الشرط، وجاء الجواب جملة فعلية فعلها مضارع
مسبوق بلا النافية، وليس هذا من أحوال جواب (لولا)، بل من أحوال
جواب القسم، وهذا مما يجعل الجواب للقسم لا للشرط.

٤- توسّط الأداة والشرط بين أجزاء الدليل: ويكون التوسّط بين
المتبدأ والخبر، أو ما أصله المتبدأ والخبر، وقد يكون في غير ذلك. قال ابن

(١) الديوان ٨٦.

(٢) السابق ٦٠.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) السابق ١٠٩.

مالك : "وقد يُعْنِي عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدّم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدّر بعد الشرط"^(١)، وذكر ابن هشام من مواضع وجوب حذف جملة الجواب إن اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾^(٢)، ونحو: هو إن فعل ظالم^(٣)، وقول ذي الرمة:

وَإِنِّي مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي ❖❖ بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ^(٤)

ومنع الرضي تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر إلا في ضرورة، فعلى مذهبه لا يقال: زيد إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، والتقدير: فهو كريم، على حذف المبتدأ، والجملة الشرطية خبر المبتدأ. وهو قول مرجوح بما ورد من شواهد كثيرة في هذه المسألة^(٥).

وروده في الديوان: جاء توسط الأداة والشرط بين أجزاء الدليل في

ثلاثة عشر موضعاً، ومما جاء التوسط فيه بين المبتدأ والخبر:

- فَيَاحِجْهَا، مَازَلْتَ حَتَّى قَتَلْتَنِي ❖❖ وَلَا أَنْتَ، إِنْ طَالَ الْبَلَاءُ لِي مُنْصَفٌ^(٦)
- وَوَعَلُّكَ إِيَّانَا وَلَوْ قُلْتَ عَاجِلٌ ❖❖ بَعِيدٌ كَمَا قَدْ تَعَلَّمِينَ سَاحِقٌ^(٧)

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦١١ - ١٦١٢، وانظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.

(٢) البقرة: ٧٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٨٤٩.

(٤) الديوان ١/٢٤٤، الكتاب ٣/٦٨، المقتضب ٢/٧١، شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٢.

(٥) انظر شواهد على ذلك في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٣-٢٤٦ - ٢٤٧.

(٦) الديوان ٦٦.

(٧) السابق ١١١.

- ومما جاء التوسط فيه بين ما أصله المبتدأ والخبر:
- فَأَيُّ وَإِنْ حَاوَلْتُ صَرَمِي وَهَجَرْتِي ❖❖ عَلَيْكَ مِنْ أَحْدَاثِ الرَّدَى لَشَفِيقٌ^(١)
 - كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ مَا لَمْ تُكُنْ بِهَا ❖❖ وَإِنْ كَانَ فِيهَا الْخَلْقُ قَمَرًا بِلَاقِعٍ^(٢)
 - فَمَا أَنَا إِنْ بَأْتَتْ لِيُنْسَى بِهَاجِعٍ ❖❖ إِذَا مَا اسْتَمَلَّتْ بِالنِّيَامِ الْمَضَاجِعُ^(٣)

وورد التوسط بين الفعل ومفعوله ، في قوله :

- خُذُوا يَدَمِي إِنْ مِتُّ كُلَّ خَرِيدَةٍ ❖❖ مَرِيضَةٍ جَفْنِ الْعَيْنِ وَالطَّرْفُ فَايِرٌ^(٤)

ثانياً: حذف الشرط ، مع بقاء الجواب : بشرط العلم بالمحذوف ، ودلالة السياق عليه ، وهو دون حذف الجواب^(٥) ، نحو: افعل كذا وإلا ضربتك ؛ أي : وإلا تفعل ضربتك ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : "إمّا لا ، فأعني على نفسك بكثرة السجود" ، وقول الأحوص :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا يَكْفَاءُ ❖❖ وَإِلَّا يَعْزُفُ مَقْرِكَ الْحُسَامُ^(٦)

التقدير : إِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْزُفُ.

(١) السابق ١١١ .

(٢) السابق ٥٩ .

(٣) السابق ٥٤ .

(٤) الديوان ٤٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩ ، المساعد ٣/١٦٩ .

(٦) الديوان ٢٣٨ (والرواية فيه : بأهل..شقق) ، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩ ، مغني اللبيب ٨٤٨ ، المقاصد ٦/١٦٧ .

وقُيِّد الحذف بكونه مع (إنّ) دون غيرها، ووقوع لا النافية بعدها^(١).
وجوّز الشاطبي القياس في غير(إنّ)^(٢)، وحكى الأنباري قول العرب: من
سَلَّمَ عليك فسَلِّمْ عليه، ومن لا، فلا تعباً به^(٣)، أي: ومن لايسلِّم
عليك فلا تعباً به، ووصف أبو حيان اشتراط التعويض بـ(لا) بأنّه "ليس
بشيء"^(٤).

ومن مواضع حذف الشرط وقوع الاسم بعد أداة الشرط، ووقوع (أنّ)
ومعموليها بعد (لو) وقد سبق ذكرهاتين المسألتين، وتطبيقاتهما في
الديوان^(٥).

وروده في الديوان: ورد حذف الشرط بعد (إنّ) في قوله:

فَمُتْ أَنْتَ، يَا قَلْبَاهُ، إِنَّ كُنْتَ مَيِّتًا ❖ ❖ يَلْبَنِي، وَإِلَّا فَاسْأَلْ إِنَّ كُنْتَ سَالِيًا^(٦)
والتقدير: وإلا تفعل فاسأل، فحذف الفعل بعد (إنّ) الشرطيّة المتلوّة
بلا النافية.

ثالثاً: حذف جملي الشرط والجواب: وهو نادر، ولا يجوز في
غير(إنّ)؛ لأصالتها في باب المجازة^(٧)، ومنه قول رؤبة:

-
- (١) انظر: التصريح ٤/٣٩٣.
 - (٢) انظر: المقاصد الشافية ٦/١٦٩.
 - (٣) الإنصاف ١/٧٢.
 - (٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.
 - (٥) انظر ماسبق ص ١٧، ٢٤، ٣١.
 - (٦) الديوان ١٢٨.
 - (٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.

قالت بناتُ العمِّ يأسلمى وإنَّ ❖❖ كان فقيراً مُعديماً قالت وإنَّ^(١)

أي: وإن كان كذلك فأنا أتمنّاه، أو رضيته، ومَن قال بالجواز ابن الأنباري^(٢)، وابن مالك^(٣)، وهو ظاهر مذهب المالقي، وأبي حيّان^(٤)، وخصّه بعضهم بالضرورة^(٥). والراجح جوازه نشرًا ونظمًا؛ لكون (إنَّ) أمَّ الباب، ولها من التوسُّع ما ليس لغيرها، وليس ثمَّ ما يمنع مع وضوح المراد، ودلالة السيّاق على المحذوف.

ولم ترد في الديوان صورة هذا الحذف.

رابعًا: حذف أدوات الشرط: وهو غير جائز، لا (إنَّ) ولا غيرها، وجوّزه بعضهم في (إنَّ)، ويرتفع الفعل بعدها، وهو قول مرجوح، موصوف بالضعف^(٦).

ولم يرد هذا الحذف في الديوان.

٣- الربط :

سبق القول بأنَّ الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحًا لوقوعه شرطًا، ولا يلزم اقترانه بالفاء في هذه الحال؛ فإذا كان الجواب غير صالح

(١) الديوان ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٥، شرح عمدة الحفاظ ١/٣٧٠، رصف المباني ١٨٩.

(٢) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤، المساعد ٣/١٧١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠ (وذهب في التسهيل ٢٣٩ إلى تقييده بالضرورة).

(٤) انظر: رصف المباني ١٨٨، ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.

(٥) انظر: المقرب ٣٠٣، شرح الكافية ٤/٨٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.

لأن يكون شرطاً فيجب اقترانه بالفاء ؛ لتربطه بالشرط ، وذلك في مواضع ،
منها: أن يقع الجواب جملة اسمية ، أو طلبية ، أو فعلاً غير متصرف ، أو
يقترن بحرف التنفيس ، أو قد ، أو يكون منفياً بـ(ما) أو(لن) . وقد تقوم
(إذا) مقام الفاء في الربط ، وفق التفصيل الذي سبق ذكره^(١) .

وروده في الديوان : ورد الربط بالفاء بين جملتي الشرط والجواب في
تسعة وعشرين موضعاً ، والجدول التالي يبيّن نصيب كل أداة من هذا
الربط :

الأداة	إذا	إِنْ	مَنْ	مهما
	٤	٢٣	١	١

وفيما يلي صور الجملة الشرطية في حال الربط بالفاء ، مع ذكر نماذج
من الديوان :

أداة الشرط+ ج ش (فعلية / فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ ج ج
ش (اسمية)

ووردت في أحد عشر موضعاً ، منها :

كأنك لم تُغفِّه إذا لم تُلاقهها ❖❖ وإن تَلَقَّهها فالقلبُ راضٍ وقانع^(٢)

هبيني امرءاً إن تُحسني فهو شاكرٌ ❖❖ لِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تُحْسِنِي فَهُوَ صَافِحٌ ❖❖^(٣)

ومهما يكن فالقلبُ يالْبِئْسَ نَاشِرٌ ❖❖ عَلَيْكَ الْهَوَى ، وَالْجَيْبُ مَا عَشْتُ نَاصِحٌ ❖❖^(١)

(١) انظر ما سبق ص ١٣٢ .

(٢) الديوان ٥٣ .

(٣) السابق ٨٩ .

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها ماض) + الفاء + ج ج ش (اسمية)

- ورردت في ثلاثة مواضع ، منها :
- فَإِنْ مَنَعْتَ ، فَالْبُخْلُ مِنْهَا سَجِيَّةٌ ❖❖ وَإِنْ بَلَكَتْ أُعْطِيتْ قَلِيلًا وَمَنْتَ^(٣)
- فَيَا جَبَلِي نَعْمَانُ إِنْ أَنْ بُعِلْتُمْ ❖❖ فَإِنِّي سَأَكْسُوكَ السُّمُوعَ الْجُورِيَا^(٣)

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها محذوف) + الفاء + ج ج ش (اسمية)

- وردت في موضعين :
- إِذَا نَحْنُ أَنْفَعْنَا الْبُكَاءَ عَاشِيَةً ❖❖ فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعٌ^(٤)
- بليغٌ إِذَا يَشْكُو إِلَى غَيْرِهَا الْهَوَى ❖❖ وَإِنْ هُوَ لَأَقْهَافٌ فَيَغْرُبُ بليغٌ^(٥)

وقد ورد الجواب جملة اسمية لم تقترن بالفاء ، وذلك في ثلاثة

- مواضع :
- أَلَا لَيْتَ أَيَّامًا مَضِينَ تَعُودُ ❖❖ فَإِنْ عُدْنَ يَوْمًا لَأُنْزِلَنَّ لَسَعِيدُ^(٦)
- فَيَا قَلْبُ خَيْرِنِي إِذَا شَطَّتْ النَّوَى ❖❖ يَلْبَسِي ، وَصَلَتْ عَنْكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ^(٧)
- أَقُولُ إِذَا نَفْسِي مِنَ الْوَجْدِ أَصْعَدَتْ ❖❖ بِهَا زَفْرَةٌ تَعْتَاذُنِي هِيَ مَا هِيََا^(٨)

(١) السابق ٨٩ .

(٢) السابق ٣٨ .

(٣) السابق ١٢٣ .

(٤) السابق ٥٨ .

(٥) السابق ٦٤ .

(٦) السابق ٩٢ .

(٧) الديوان ٥٤ ، ويُعدُّ الجواب أيضاً من قبيل الجملة الطلبية ؛ لكون (ما) استفهاماً ، فتكون الجملة اسمية طلبية في وقت واحد ، نظير قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَخْذُلْكَ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَصْرِفُكَ مِنْ يَدَيْهِ ﴾ آل عمران : ١٦٠ ، وانظر : التصريح ٣٨٤ / ٤ .

(٨) الديوان ١٢٦ .

أداة الشرط+ ج ش (فعلية / فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ ج ج
ش (فعلية / فعلها ماض)

وردت في موضع واحد:

❖❖ جَوَى حُرَقٍ قَدْ ضُمَّتْهَا الْأَضَالِعُ^(١)

أداة الشرط+ ج ش (فعلية / فعلها مضارع / ماض)+الفاء+ ج ج
ش (فعلها جامد)

وردت في موضعين:

- فَإِنْ أَحْيَى أَوْ أَهْلَكَ فَلَسْتُ بِزَائِلٍ ❖❖ لَكُمْ حَافِظًا مَا بَلَ رِيقِي لَسَانِيَا^(٢)

- وَإِنْ حَلَفْتُ لَا يَنْقُضُ النَّأْيُ عَنْهَا ❖❖ فَلَيْسَ لِمَخْضُوبِ الْبَنَانِ يَمِينٌ^(٣)

أداة الشرط+ ج ش (فعلية / فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ ج ج
ش (فعلية / مقترنة بقد)

وردت في موضع واحد:

❖❖ فإِنْ يَكُ تَهْيَامِي يُلْبَنِي غَوَايَةً ❖❖ فَقَدْ، يَا دَرِيحَ بْنَ الْحُبَابِ، غَوَيْتَ^(٤)

- أداة الشرط+ ج ش (فعلية / فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ ج ج
ش (فعلية / فعلها مضارع منفي بلن)

وردت في موضعين، منهما:

- فَإِنْ يَجْبُوها، أَوْ يَحُلْ دُونَ وَصْلِها ❖❖ مَقَالَةٌ وَاش، أَوْ عِيدُ أَمِيرٍ

(١) السابق ٥٦.

(٢) السابق ١٢٦.

(٣) السابق ١٢٠.

(٤) السابق ٣٦.

فَلَنْ يَمْنَعُوا عَيْنِيَّ مِنْ دَائِمِ الْبُكَاءِ ❖❖ ولَنْ يُنْهَبُوا مَا قَدْ أَجَنَّ ضَمِيرِي ❖^(١)

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها ماض) + الفاء + ج ج ش (فعلية / فعلها مضارع منفي بلن)

وردت في موضع واحد :

- فَإِنْ مَنَعُوها ، أَوْ تَحُلْ دُونَها النَّوَى ❖❖ فَلَنْ يَمْنَعُوا قَلْبِي مِنَ الذِّكْرِ خَالِيًا ❖^(٢)
أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها محذوف) + الفاء + ج ج ش (طلبية)

وردت في موضعين :

- إِذَا أَنْتَ لَمْ تَبْكِي عَلَيَّ جِزَاءً ❖❖ لَدَيْكَ فَلَا تَبْكِي غَدًا حِينَ أُرْفَعُ^(٣)

- فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تُخْرِجِي شَيْءً عَلِمْتُهُ ❖❖ فَلَا طَرْتُ إِلَّا وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ^(٤)

أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها ماض) + الفاء + ج ج ش (طلبية)

- فَمَنْ كَانَ مَحْزُونًا غَدًا لِفِرَاقِنَا ❖❖ فَمَلَانَ فُلَيْيْكَ لِمَا هُوَ وَقَعُ^(٥)

- أَيَالَيْنِ مِنْ بُنْي؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا ❖❖ فَلَا زَالَ عَظْمٍ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَحُ^(٦)

- فَإِنْ كَانَ حَقًّا مَا تَقُولُ فَأَصْبَحْتُ ❖❖ هُمُومَكَ شَتَّى بَثْمُنْ كَثِيرُ^(٧)

- إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَسَلِّمِي ❖❖ فَأَيَّةُ تَسْلِيمِي عَلَيْكَ طُلُوعُهَا^(٨)

(١) السابق ٩٨ .

(٢) الديوان ١٢٨ .

(٣) السابق ٦١ .

(٤) السابق ٤٦ .

(٥) السابق ٥٩ .

(٦) السابق ٩٠ .

(٧) السابق ٩٦ .

(٨) السابق ١٠٧ .

التوسيع :

تتعرَّض الجملة الشرطيَّة لضروب من التوسيع ، " حيث ينضاف إلى عناصرها الأساسية عناصر أخرى يتطلَّبها السياق"^(١).

وتنوعت صور التوسيع في الجملة الشرطيَّة ، كالتوسيع بالحال والبدل والعطف والمعتراضات.

وروده في الديوان : ورد التوسيع في الديوان بالعطف والحال والنداء ، وتنوعت صور العطف الواردة ، وفيما يلي نماذج من التوسيع :

- من العطف على الشرط :
- إن تُصبرِمي الحبل أو تُمسي مُفارقةً ❖❖ ❖❖ فاللهُ يُحدثُ للإنسانِ ألواناً^(٢)
 - فإنَّ منعوها ، أو تحلُّ دونها النوى ❖❖ ❖❖ فلنَّ يمنعو قلبِي من الذِّكرِ خالياً^(٣)
 - فإنَّ أحْيَ أو أهْلِكْ فلستُ يزألُ ❖❖ ❖❖ لكم حافظاً ما بلِّ رِقي لسانياً^(٤)
 - فيأقلبُ خبرني إذا شطَّتْ النوى ❖❖ ❖❖ يلبني ، وصدتْ عنك ما أنتَ صانعٌ^(٥)

وجاء العطف على الشرط بتكرار الأداة في قوله :

- وإنَّ مسني للضرِّ منك كآبةٌ ❖❖ ❖❖ وإنَّ نالَ جسمي للفراقِ خشوعٌ ❖❖^(٦)
ومن العطف على الجواب :

(١) الجملة الشرطية ٢٢٣.

(٢) الديوان ٧٩.

(٣) السابق ١٢٨.

(٤) السابق ١٢٦.

(٥) السابق ٥٤.

(٦) السابق ١٠٣.

- فَإِنْ مَنَعْتَ، فَالْبُخْلُ مِنْهَا سَجِيَّةٌ ❖❖ وَإِنْ بَلَكَتْ أَعْطَيْتِ قَلِيلًا وَمَتَّتِ^(١)
- وَإِنَّكَ لَوَأْبَلَيْتَهَا قِيلَكَ: اسْلَمِي ❖❖ طَوْتُ حَزْنًا وَإِرْفَاضٌ مِنْهَا الْمَدَامِعُ^(٢)
- إِذَا ذُكِرْتَ بُنَى تَأْوَهُ وَاشْتَكَى ❖❖ تَأْوَهُ مَحْمُومٌ عَلَيْهِ الْبَلَائِلُ^(٣)

ومما جاء العطف فيه على الجواب المقترن بالفاء :

- وَمَهْمَا يَكُنْ فَالْقَلْبُ بِالْبُنِّ نَاشِرٌ ❖❖ عَلَيْكَ الْهَوَى، وَالْجَيْبُ مَا عَشْتُ نَاصِحٌ^(٤)
- فَإِنْ يَجْبُوها، أَوْ يَحُلْ دُونَ وَصْلِهَا ❖❖ مَقَالَةٌ وَأَشْرٍ، أَوْ وَعِيدٌ أَمِيرٍ
- فَلَنْ يَمْنَعُوا عَيْنِي مِنْ دَائِمِ الْبُكَاءِ ❖❖ وَلَنْ يُنْهَبُوا مَا قَدْ أَجَنُّ ضَمِيرِي^(٥)

ومما عطف فيه على الجملة الشرطية، قوله :

- إِذَا طُنَّتِ الْأُذُنَانِ، قُلْتُ: ذَكَرْتَنِي ❖❖ أَوْ اخْتَلَجْتُ عَيْنِي، رَجَوْتُ التَّلَاقِيَا^(٦)
- وَلَوْ أَنِّي قَدَرْتُ غُدَاةً قَالَتْ: ❖❖ وَوَرَدَ التَّوَسُّيعُ بِالْحَالِ فِي قَوْلِهِ:
- نَحَرْتُ السَّنْسَنَ حِينَ سَمِعْتُ مِنْهَا ❖❖ مَقَالَتَهَا وَذَلِكَ لَهَا قَلِيلٌ^(٧)

وجاء التوسيع بالنداء بين الفاء والجواب في قوله :

(١) السابق ٣٨.

(٢) السابق ٥٣.

(٣) السابق ٧١.

(٤) السابق ٨٩.

(٥) الديوان ٩٨.

(٦) السابق ١٢٨.

(٧) السابق ٧٤.

- فَإِنَّ يَكُ تَهْيَامِي يُلَبِّئِي غَوَايَةَ ❖❖ فَقَدْ ، يَا دُرَيْحَ بْنَ الْحُبَابِ ، غَوَيْتَ^(١)

التحليل النحوي:

- جاءت الجملة الشرطية في الديوان في غالب استعمالاتها وفق الترتيب النحوي المعروف لها، من تصدرُّ الأداة، ثم جملة الشرط، ثم جملة الجواب، إلا أنَّ هذا الترتيب قد يُخالف؛ وهذا "أمر طبيعي؛ لأنَّ الكلام يعبر عن نفس إنسانية تختلج فيها الانفعالات والمشاعر، وتخضع لأحاسيس شتى، ممَّا يضطرُّها إلى تأكيد أجزاء من الجملة بتقديمها أو تشويق السامع إلى أجزاء متممة قطع ذكره لها، وأكثر ما ترد هذه الأمور في الشعر؛ لأنَّه يخضع للانفعال أكثر من سواه، ولأنَّ الموسيقى المطلوبة له تقتضي بعض التغييرات في ترتيب الجملة"^(٢).

ومن خلال عرض مسألة تقديم الجواب على الأداة والشرط، ورأي البصريين والكوفيين فيها، لعلَّ الذي يترجَّح ما ذهب إليه البصريون من القول بمنع تقدُّم الجواب، وأنَّ المتقدِّم هو الجواب في المعنى، أو دليل الجواب؛ لأنَّ حرف الشرط يدلُّ على معنى الملازمة بين الشرط والأجزاء، فلزم تقديمه عليهم^(٣).

- تقدَّمت جملة الجواب في المعنى (أو جملة الجواب على رأي الكوفيين) في واحد وأربعين موضعاً، جاء فعل الشرط ماضياً في اثنين وثلاثين موضعاً، ومضارعاً مجزوماً بـ(لم) في موضعين، ومجزوماً بأداة

(١) السابق ٣٦.

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ٣٨٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٨٦/٤.

الشرط (إنّ) في موضع واحد، ومرفوعاً في موضع واحد، وجاء الاسم تالياً لأداة الشرط في أربعة مواضع، و(أنّ) وصلتها بعد (لو) في موضع واحد.

وبذلك يتبين موافقة نصوص الديوان للاستعمال اللغوي الذي قرره النحويون، من أنه إذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جواب في المعنى، فلا بدّ أن يكون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، إذ بلغ مجموع هذين أربعة وثلاثين موضعاً، ولايجيء مضارعاً إلا في الشعر، وجاء في الديوان في موضعين، والمواضع المتبقية جاء فيها الاسم تالياً لأداة الشرط، أو وقعت (أنّ) وصلتها بعدها، وكلاهما على تقدير فعل على الوجه الأرجح في المسألة.

- لم يرد في نصوص الديوان تقدّم ما هو جواب في المعنى مع الأدوات (منّ، وما، وأي) مما يصلح أن يكون موصولاً.

- ورد في بعض نصوص الديوان تقدّم جملة الجواب في المعنى مقترنة بالفاء، وذلك في خمسة مواضع، وقد سبق ذكر ما استدللّ به أبو زيد من قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ ❖ ❖ فَطَعْنَةُ لَأْغُسٌ وَلَا يَمُغْمَرُ

على تقدّم الجواب نفسه؛ لاقرانه بالفاء.

وبالنظر في النصوص الواردة وفق هذا التركيب، نجد أنه يمكن حملها على كون الفاء عاطفة على ماسبق، وفاقاً لتخريج ابن جني للبيت: فلم

أرقه... بأنّ الفاء "معلّقة بما قبلها، أو زائدة"^(١)، وهذا مما يرجّحه السياق،

ومن الأمثلة قول قيس:

❖❖ - تُبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُهَا
❖❖ وَكُنْتَ كَأَنَّ غَيْهَ وَهوَ طَائِعُ
❖❖ فَلَائِبِكَيْنِ فِي إِثْرِ شَيْءٍ نَدَامَةٌ
❖❖ إِذَا نَزَعْتَهُ مِنْ يَدِكَ النَّوَازِعُ^(٢)

وقوله:

❖❖ أَلَا يَا قَلْبُ وَيْحَكَ كُنْ جَلِيلاً
❖❖ فَأِنَّكَ لَا تُطِيقُ رُجُوعَ لُبْنَى
❖❖ قَدَّرَ حَلَّتْ وَفَاتَ بِهَا التَّمِيلُ
❖❖ إِذَا رَحَلْتَ وَإِنْ كُنَّ الرَّعْوِيلُ^(٣)

وقوله:

❖❖ وَمَا بِي إِشْرَاكِ، وَلَكِنْ حَبَّهَا
❖❖ فَمَتُّ أَنْتَ، يَا قَلْبَاهُ، إِنْ كُنْتَ مَيِّتًا
❖❖ كَعَظْمِ الشَّجَا أَعْيَا الطَّيِّبِ الْمَدَاوِيَا
❖❖ بِلَبْنَى، وَإِلَّا فَاسْأَلْ إِنْ كُنْتَ سَالِيًا^(٤)

فسياق المعنى في الأبيات السابقة يربط بوضوح بين البيت الأوّل فيها مع

الثاني.

و"تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط، وتصدير

حرف العطف"^(٥) كما قال ابن مالك.

(١) الخصائص ٢/٣٨٨.

(٢) الديوان ٥٣.

(٣) السابق ٤٧.

(٤) الديوان ١٢٨.

(٥) شرح التسهيل ٤/٨٦.

- ورد الحذف في تركيب الجملة الشرطية في الديوان ؛ فحذف الجواب وهو الأكثر موازنة بحذف الشرط ، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه المصادر النحوية ، وكان حذفه لتقدم جملة هي الجواب في المعنى هو الأعلى وروداً ، إذ بلغ واحداً وأربعين موضعاً.

يليه حذف الجواب لتوسط الشرط والأداة بين أجزاء الدليل ، إذ ورد في اثني عشر موضعاً ، أربعة منها جاء التوسط بين المبتدأ والخبر ، وسبعة مواضع بين ما أصله المبتدأ والخبر ، وموضع واحد بين الفعل ومفعوله. ولهذا التركيب غرض بلاغي في إفادة المعنى تقوية وتسديداً أو تحسیناً^(١).

وقد تبين من خلال عرض المسألة ، وماورد من شواهد لها سبقت الإشارة إليها ، ضعف قول الرضي بمنعه تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر. والقول بحذف الجواب في نحو هذا التركيب هو أحد الأقوال في المسألة ، وهو رأي سيويه^(٢) ، وبه قال أبو حيان^(٣) ، وذهب المبرد إلى القول بزيادة الفاء^(٤) ، فالتقدير في بيت ذي الرمة الأنف الذكر : فناظر. وذكر ابن مالك أن خبر ما قبل الشرط أغنى عن جواب الشرط^(٥).

- حذف الجواب لاجتماع الشرط والقسم في أربعة مواضع ، ثلاثة منها مع الشرط غير الامتناعي ، وجاءت وفق ما قرره النحويون في هذه

(١) انظر : مغني اللبيب ٥٠٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٨/٣ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤ .

(٤) انظر : المقتضب ٧١/٢ - ٧٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦١١/٣ .

المسألة من أن الجواب للسابق منهما، وموضع واحد مع الشرط الامتناعي، تقدّم القسم فيها على الشرط، وجاء الجواب للقسم، خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك، وهو موافق لما ذهب إليه ابن عصفور، والرضي، وأبو حيان.

- ورد حذف فعل الشرط بعد (إن) المتلوّة بـ(لا) النافية، ولم يرد مع غيرها من أدوات الشرط.

- لم يرد في الديوان التركيب القائم على حذف جملة الشرط والجواب.

- لم يرد في الديوان حذف الأداة، وهذا يتفق مع المشهور في المسألة من عدم جواز الحذف؛ لكون الأداة عنصراً رئيساً في التركيب الشرطي، لا يتضح إلا بوجود الأداة، وما ذهب إليه بعضهم من جواز الحذف قول مرجوح؛ لأنه "لاتبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة"^(١).

- ورد ربط جملة الشرط والجواب في تسعة وعشرين موضعاً، تصدّرت الأداة (إن) عدد مرّات هذا التركيب؛ فهي أم أدوات الشرط، والأكثر استعمالاً في بابها.

- اقترنت الفاء بالجواب في الديوان في عدد من المواضع التي ذكرتها المصادر النحويّة، فجاء اقترانها بالجواب لكونه جملة اسميّة، وهو الأكثر وروداً، إذ بلغ سبعة عشر موضعاً، جاءت جملة الجواب مكوّنة من مبتدأ

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤. وانظر: المساعد ٣/١٧١، همع الهوامع ٤/٣٣٧.

وخبر، نحو: فالقلب راضٍ، فهو شاكِر، فهو صافِح..، أو ماأصله المبتدأ والخبر، نحو: فإني سأكسوك، ووردت محذوفة المبتدأ بعد الفاء؛ استغناء بذكره مع الشرط، نحو قول قيس: وإن هو لاقاها فغير بليغ، قال ابن يعيش: "وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحو قولك: إن تأتني فمكرم، وإن تعرض فكريم؛ وذلك لأنه قد جرى ذكره مع الشرط، فاستغني بذلك عن إعادته"^(١).

- اقترنت الفاء بالجواب؛ لكونه جملة طلبية في سبعة مواضع، والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء ولو بصيغة الخبر، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والذي ورد في الديوان من هذه الأنواع: الأمر (فليُك، فسلمّي، فأسألي..)، والنهي (فلا تبكي)، والدعاء (فلا زال، فلا طرّت، فأصبحت)، وفي هذا المعنى يقول ابن مالك: "إذا كان الجواب ماضياً لفظاً لامعنى، لم يجز اقترانه بالفاء إلا في وعد أو وعيد؛ لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسُن أن يقدّر ماضي المعنى، فعومل معاملة الماضي حقيقة"^(٢)، ونظير هذا التركيب قوله عليه الصلاة والسلام: "من أدرك والديه أو أحدهما ثم دخل النار من بعد ذلك فأبعده الله وأسحقه"^(٣).

- ورد اقتران الفاء بالجواب؛ لكونه فعلاً جامداً، وجاء في موضعين: فإن أحيي... فلستُ بزائلٍ، وإن حلفت... فليس لمخضوب.

(١) شرح المفصل ٧/٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥.

(٣) مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٩٠٢٧) ٣١/٣٧٣.

- جاء الربط بالفاء ؛ لكون الجواب فعلاً ماضياً مقترناً بقد، وورد في موضع واحد: فقد..غويت.

- ورد الربط بالفاء ؛ لكون الجواب مقترناً ب(لن): فإن يجبوها..فلن يمنعوا. وورد في ثلاثة مواضع.

- جاءت بعض التراكيب في الديوان يلزم فيها اقتران الجواب بالفاء إلا أنّها خَلَتْ منه: (فإنْ عُدْنَ يوماً إئنني لسعيدُ)، (إذا شطَّت النوى...ما أنت صانع)، (إذا نفسي... هي ماهياً)، فقد ورد الجواب جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وهذه من المسائل التي اختلف فيها النحويون، فأكثر النحويين على جواز حذف الفاء في الضرورة، وامتناعه في السعة^(١)، وهو الراجح ؛ لعدم السماع في النثر، وذهب ابن مالك إلى جوازه في النثر مع ندرته، وفي النظم، وهو كثير^(٢).

- ورد في الديوان اقتران الجواب بالفاء مع الفعل الماضي المجرد من قد وغيرها، وذلك في قوله:

- إذا لم يكن إلاَّ الجوى فكفى به ❖❖ جوى حرقٍ قد ضُمَّتْهَا الأضالع^(٣)

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٦٤/٣ - ٦٥، المقتضب ٧٢/٢ - ٧٣، ضرورة الشعر ١١٥ - ١١٦، التبصرة والتذكرة ٤٠٩/١ - ٤١٠، أمالي ابن الشجري ٩/٢، شرح المفصل ٣/٩، شرح المقدمة الجزولية ٥٢٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/٢، شرح الكافية ٢٦٣/٢، البسيط ٨١٦/٢ - ٨١٧، ارتشاف الضرب ١٨٧١/٤ - ١٨٧٢.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ١٣٣ - ١٣٥.

(٣) الديوان ٥٦.

والماضي المتصرف المجرد إذا وقع جواباً، له ثلاثة أحوال من حيث الربط بالفاء^(١) :

١- الفعل الماضي لفظاً ومعنى يجب اقترانه بالفاء، نحو قوله تعالى: " **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ** " ^(٢)، على تقدير قد؛ لأنها تقرّب الماضي من الحال^(٣).

٢- الماضي لفظاً ومعناه على الاستقبال، نحو: إن قام زيد قام عمرو، يمتنع اقتران الفاء به.

٣- الماضي لفظاً وقصد به الوعد أو الوعيد؛ أي أن معناه مستقبل، يجوز اقترانه بالفاء، نحو قوله

تعالى: " **وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ** " ^(٤).

ولعل الذي يرجّحه السياق في البيت المذكور أن اقتران الفعل (كفى) بالفاء؛ لكونه ماضياً لفظاً ومعنى، وهو على تقدير قد.

- لم يرد في الديوان الربط بـ(إذا).

- استعمل الشاعر الجملة الشرطية بضرور من التوسيع لها، كالعطف والحال والنداء، مما كان له الأثر الواضح في إثراء المعاني. وجاء التوسيع بالعطف بصورة لافتة، إذ بلغ اثنين وثلاثين موضعاً، وشمل العطف على فعل الشرط، وجواب الشرط، وعطف جملة شرطية على

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥ - ١٥٩٦، شرح الأشموني ٤/٢٢ - ٢٣.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٧٣.

(٤) النمل: ٩٠.

أخرى مثلها مع تكرار أداة الشرط، والعطف دون تكرارها، والعطف على الجواب المقترن بالفاء.

- ورد العطف بفعل ماضٍ على الشرط أو الجواب حال كونهما ماضيين، وهو النمط الأكثر وروداً في هذا الباب، إذ زاد على عشرين موضعاً. وكان العطف بأحد الحرفين (الواو) و (أو): إذا شطت النوى.. وصدت عنك، وإن بذلت أعطت.. ومئت، لو أبلغتها.. طوت حزناً وارفص، إذا ذكرت لبنى تأوه واشتكى، لو أن نفسي.. لفارقتها.. وقضيت، إذا افتلتت.. أذاقتك.. أو مت حسرة.

- وجاء العطف على الشرط المضارع المجزوم بالمضارع، بالتشريك في الحكم الإعرابي: فإن يجبوها أو يحل، إن تصرمي الحبل أو تمسي، فإن أحي أو أهلك..

- وجاء العطف على الشرط الماضي بالمضارع بجزم المعطوف؛ لعطفه على المحل: فإن منعوها، أو تحل.

- عطف على الشرط المجزوم بـ(لم) بمضارع مجزوم مثله بـ(لم): إذا لم تواتنا.. ولم يجمع.

- عطف على الجواب المقترن بالفاء: فإن يجبوها.. فلن يمنعوا.. ولن يذهبوا.

- عطف على الجواب بغير الواو، وفي هذه الصورة يجوز في المعطوف التشريك في الجزم، والرفع، وجاء في الديوان بالجزم: ومن يتعلق.. يمت أو يعيش.

- عطف على الجملة الشرطية بجملة مثلها، مع تكرار أداة الشرط:
إِذَا طُنَّتْ..قُلْتُ..أَوْ اخْتَلَجْتُ..رَجَوْتُ.
- ورد التوسيع بالحال والنداء في موضع واحد لكل منهما.
وفي كلٍّ ماسبق من مسائل التوسيع، جرى فيها الشاعر على المقرّر في
المصادر النحويّة، ولم يخرج عنها.

* * *

الخلاصة

تناول هذا البحث الجملة الشرطية في ديوان قيس لبنى وأنماط تركيبها، درس من خلاله - بعد المقدمة والتمهيد - الجملة الشرطية وعناصرها، محدداً مصطلح الجملة، ومفهوم الشرط، وعناصر الجملة الشرطية، ثم تناول في مباحث ثلاثة أدوات الشرط من حيث معانيها واستعمالاتها، وأنماط الجملة الشرطية، والقضايا التركيبية للجملة الشرطية، مع التطبيق في هذه المباحث على الديوان، وقد انتهى البحث إلى نتائج أبرز أهمها فيما يلي:

- تشعب الدراسات وتباين الأقوال حول مفهوم (الجملة الشرطية) قديماً وحديثاً، وتعدد المصطلحات الواردة في هذا التركيب واختلافها عند العلماء عبر العصور المختلفة، مما يدل على أهمية هذا الجانب، والحاجة إلى تجليلته في الدرس النحوي.
- أهمية شعر قيس بن ذريح في مجال الاحتجاج في النحو، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، وورد في كتب المتقدمين من النحويين، كسيبويه، والمبرد، وثلعب، وابن السراج.
- اختلاط شعر قيس بن ذريح بشعر غيره من الشعراء العشاق، وبالأخص العذريين منهم، مما يستلزم مزيد تحقيق؛ لتمييز شعره من شعر غيره.
- شكّلت الجملة الشرطية ظاهرة لافتة للنظر في الديوان؛ إذ بلغ عدد ورودها فيه قرابة مائة وخمسين موضعاً.

- أدوات الشرط الجازمة الواردة في الديوان (إن، مَنْ، مهما)، وجاءت في أربعة وخمسين موضعاً، وغير الجازمة (إذا، لو، لولا، كَلِّمًا، لَمَّا)، ووردت في اثنين وتسعين موضعاً.

- وردت الأداة (حيثما) مرّة واحدة في الديوان، جاءت فيها (ما) منفصلة عنها، والمعنى محتمل للظرفيّة والشرطيّة، وترجيح معنى الظرفيّة فيها.

- جاءت (إن) متصدّرة أدوات الشرط الجازمة وروداً، إذ بلغ واحداً وخمسين موضعاً، وهذا موافق لما خصّها به النحويون من كونها أمّ الباب.

- تصدّرت (إذا) أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، فقد بلغ اثنين وخمسين موضعاً، تلاها الفعل في معظمها، وجاء الاسم تالياً لها في سبعة مواضع.

- مجيء الأنماط الرئيسة للجملة الشرطيّة في الديوان.

- مجيء الجملة الشرطيّة في غالب مواضعها في الديوان وفق الترتيب النحوي من تصدّر الأداة، ثم جملة الشرط ثم جملة الجواب، وخولف هذا الترتيب في عدد من المواضع وفق الصور الواردة في المظانّ النحوية.

- رجّحت الدراسة منع تقدّم جواب الشرط على الأداة وجملة فعل الشرط، والمتقدّم هو الجواب في المعنى أو دليل الجواب، وهو رأي البصريين.

- تقدّمت جملة الجواب في المعنى في واحد وأربعين موضعاً، جاء فعل الشرط في معظمها ماضياً، ومضارعاً مجزوماً على قلّة، متفقاً مع ما أورده النحويون في هذه المسألة.

- ماورد في الديوان من اقتران جملة الجواب في المعنى بالفاء، واستدلال بعضهم به على جواز تقدّم الجواب - يترجّح حمله على كون الفاء عاطفة على ماسبق، والسياق يُعين على هذا الترجيح.

- وقوع الحذف في تركيب الجملة الشرطيّة، فقد حُذف الجواب، وهو الأكثر، وتنوّعت أسباب حذفه، فحُذف لتقدّم جملة الجواب في المعنى، وهو الأكثر، وحُذف لتقدّم مايدلُّ على الجواب، وليس به، ولاجتماع الشرط والقسم في بعض أحواله، ولتوسُّط الأداة والشرط بين أجزاء الدليل، وحُذف فعل الشرط بعد(إن) المتلوّة بـ(ما) النافية، ولم يرد مع غيرها من الأدوات في هذا الباب.

- وقوع الربط بالفاء في الديوان بين جملتي الشرط والجواب في عدد من المواضع التي نصّت المصادر النحويّة على اقتران الفاء بالجواب فيها، وقد خلّت بعض التراكيب الشرطيّة في الديوان من الفاء، وهو أمر جائز عند أكثر النحويين في الشعر.

- ورود التوسيع في الجملة الشرطيّة في الديوان بالعطف والحال والنداء، وكان العطف متصدراً ضروب التوسيع الأخرى، إذ بلغ اثنين وثلاثين موضعاً، وجرى الشاعر في هذه الأنواع على المقرّر في الاستعمال النحوي.

- جاء العديد من المسائل النحويّة المرتبطة بالجملة الشرطيّة في الديوان متفقاً مع ماذكرته المصادر النحويّة، ومن ذلك:

- وقوع الفعل بعد(إن) في غالب مواضعها، وجاء الاسم تاليًا لها في ثلاثة مواضع، وهذا من خصائصها التي اختلفت بها، ولم يرد في الديوان مجيء الاسم مع غيرها من أدوات الشرط الجازمة.
- استعمال (إن) في أكثر مواضعها مفيدة الظن والاحتمال، واستعملت موضع (إذا)، فوردت مع المتيقن المقطوع بحدوثه، ولكن على قلة.
- ورود الفعل بعد الاسم التالي(إن) فعلًا ماضيًا لفظًا ومعنى، أو ماضيًا معنى.
- استعمال (من، ومهما) في الديوان بصورة موافقة للاستعمال النحوي المنصوص عليه في مظانّه.
- كثرة مجيء الماضي بعد (إذا) مقصودًا به الاستقبال، إذ بلغ ثلاثة وثلاثين موضعًا، ووقع المضارع بعدها في أربعة مواضع، وهذا الاستعمال كثرة وقلة يتفق والقواعد المقررة في المسألة.
- لم يرد دليل على استعمال(إذا ما) جازمة في الديوان، وعدم الجزم بها يتفق والمشهور فيها.
- ورود (لو) الامتناعية هو الأكثر في الديوان، ووردت غير الامتناعية مرة واحدة، وهذا موافق لما ذكره النحويون من كثرة الأولى وقلة الثانية.
- حذف جواب (لو) في ثمانية مواضع، لم تخرج فيها عمًا قرره النحويون.

- لم يقع الجزم بـ(لو) في الديوان، وفي ذلك ترجيح لرأي ابن مالك من ترك الجزم بها.
- وقوع (أنّ) وصلتها بعد (لو).
- مجيء الجملة الشرطيّة بعد (لولا) متّفقة مع ما ذكره النحويون باستثناء مسألة متعلّقة بالجواب.
- ورود (كُلّمًا) داخله على جمل فعليّة فعلها ماضٍ، ولم يرد المضارع، وهذا يقوّي ما تقرّر لها في المصادر النحويّة من كون الماضي هو الأكثر.
- مجيء (لما) موافقة لما ذكره النحويون من مسائل متصلة بها.
- اجتماع الشرط غير الامتناعي مع القسم، ومجيء الجواب للسابق منهما، وفق ما تقرّر في المسألة.
- وردت مسائل في الديوان خالفت ما ذهب إليه النحويون أو بعضهم، منها:
- وقوع خبر (أنّ) بعد (لو) اسمًا، وهذا مخالف لما ذهب إليه السيرافي والزمخشري من لزوم كونه فعلًا.
- تساوي عدد مرّات اقتران جواب (لو) باللام حال كونه ماضيًا مثبتًا، والمقرّر في هذه المسألة أنّ الأكثر هو الاقتران.
- مجيء جواب (لولا) ماضيًا مثبتًا منفيًا بـ(ما)، مقترنًا باللام، وهذا غير محفوظ كما ذكر أبو حيّان.
- ورود الأنماط الشرطية من حيث الكثرة والقلة جاء مخالفًا لما هو مقرّر لها في المصادر النحوية، فقد ورد النمط الشرطي: أداة الشرط+ج

ش (فعلية / فعلها مضارع) + ج ج ش (فعلية / فعلها مضارع) في المرتبة الرابعة ، وهذا خلاف ماتقرّر من كونه الأوّل في ترتيب الأنماط الشرطيّة.

وجاء النمط الشرطي : أداة الشرط + ج ش (فعلية / فعلها ماض) + ج ج ش (فعلية / فعلها ماض) في المرتبة الأولى من حيث عدد مرّات وروده ، وهذا مخالف لما ذكره النحويون من كونه الثاني في ترتيب الأنماط.

وورد النمط الشرطي : أداة الشرط + ج ش (فعليّة / فعلها مضارع) + ج ج ش (فعليّة / فعلها ماض) في المرتبة الثانية مخالفاً ماتقرّر من كونه أقلّ الأنماط وأضعفها.

- حُذِف جواب الشرط لتوسُّط الشرط والأداة بين أجزاء الدليل ، وفي هذا تضعيف لرأي الرضي الذي منع تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر.
- اجتماع الشرط الامتناعي والقسم ، مع تقدّم القسم على الشرط ، وجاء الجواب للقسم ، وهذا يخالف ماذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة.
- بعض المسائل النحويّة لم ترد شواهد لها في الديوان ، ومنها :
 - إهمال (إنّ) حملاً على (لو).
 - اقتران (إنّ) ب(لا) أو (ما) الزائدة.
 - الجزم ب(إذا) ، وهذا موافق للمشهور فيها.
 - وقوع الاسم بعد(لو) ، وهذا يُقوِّى اختصاصها بالفعل.
 - وقوع الضمير المتصل بعد (لولا).
 - وقوع (إذا) رابطة بين جملتي الشرط والجزاء.
 - حذف أداة الشرط ، ولا فعلي الشرط والجزاء معاً.

- تقدّم ماهو جواب في المعنى مع الأداةين (مَنْ، وَمَهْمَا) مما يصلح أن يكون موصولاً.

وانتهت الدراسة إلى توصيات، من أهمها:

- الاستفادة من نتائج الدراسة والشواهد المتعلقة بالجملة الشرطيّة في مقرّرات النحو الدراسية؛ إغناء لحصيّة الطلاب النحويّة، وتنمية للذائقة اللغوية والأدبيّة.

- شرح النصوص الشعريّة في مقرّرات تحليل النصوص الأدبيّة، واستجلاء معانيها، وكوامن الألفاظ والتراكيب من خلال الاحتكام إلى الأنظمة والقواعد النحويّة.

- النهوض بمزيد مراجعة علميّة دقيقة للديوان؛ لتمييز شعر قيس بن ذريح من شعر غيره.

- توجيه البحوث وتشجيعها في مضمار الدراسات البينيّة بين النحو والبلاغة، وبين النحو والأدب؛ إثراء لهذه التخصصات، وبيّناً لترابط العربيّة وتكاملها.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

* * *

المصادر والمراجع

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، علي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م.
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٨م.
- أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣/١٩٨٣ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عيَّاد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٠ م.
- بناء الجملة في شعر الخنساء، زكريا إبراهيم زكي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠/١٩٨٠ هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدية.
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، نقله إلى العربية: عبدالحليم النجار، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

- التبصرة والتذكرة ، محمد الصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق : عبدالفتاح البحيري ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ / ١٩٩٧ م.
- التعريفات ، الجرجاني ، تحقيق : عبدالرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- التوقيف على مهمات التعاريف ، عبدالرؤف المناوي ، تحقيق : جلال الأسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ م.
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، مطابع الدجوي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الجملة النحوية في ديوان الهذليين - دراسة تطبيقية ، حسين الحكمي ، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.
- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبدالمجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأربلي، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- خصائص التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالحال عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، تحقيق: محمد مصطفى آبيدين، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد الشنقيطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ديوان الأحوص (شعر الأحوص الأنصاري)، تحقيق: عادل سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م،
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ديوان أبي زيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون) صنعه: نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- ديوان قيس لبني، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- شرح أبيات سيبويه (تحصيل عين الذهب)، الأعلام الشتتمري، تحقيق: عدنان آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩ م.

- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مراجعة: محمود شاكر، مكتبة دار العروبة،
- شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠ - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٠ م.
- ١٩٨٢ م.
- شرح الحدود النحوية، الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- شرح الكافية، الرضي الاسترأبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.

- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جمعة الموصلية، تحقيق: علي الشمولي، دار الكندي، ودار الأمل، الأردن، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية،

- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء البياتي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
- الكتاب، سيويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الكشاف، الزمخشري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، عناية: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ / ١٩٩٢ م.
- اللامات، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللمحة في شرح الملحّة، ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- (لو) في صحيح البخاري - دراسة نحوية تطبيقية، ناهد العتيق، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٦، العدد الثاني، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.

- المؤلف والمختلف، الأمدي، تصحيح: كرنكو، مكتبة القدسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت.
- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور، تحقيق: سكينه الشهابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح السكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف:
- عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.
- الفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجليل، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: عدد من الأساتذة، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالحالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م.

* * *

90. Sulaymān,. (Ed.). (1411/1990). *Diwān al-'ahwas (Shi'r al-'aHwas al-'anSāri)* (2nd ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānji.
91. *Tārīkh Al-'adab Al-'arabi*. (n.d.). (4th ed.) (. : Al-najār, Trans.). Dār Al- Ma`ā rif.
92. Umar, Y. H. (1996). *SharH Al-kāfiya, Al--raDHi Al-istrabādhi* (2nd ed.). Benghazi: Manshūrāt Jāmi`at Qazyūnis .
93. *Usūl al-na`w ,sa`id al-afghāni*. (1407 ah / 1987). Beirut: Al-maktab al-islāmi.
94. Zaki, Z. I. (1427 / 2006). *Bina' Al-Jumal fi Shi'r Al-Khansā'* . Kuliyat Dār Al- `ulūm, Jami`at Al-Qahirah .

* * *

79. I.(1406/1986.). *Al-MoHtasib* (2nd ed.) (A. N. N ā Sif Wa ākhar īn, Ed.).
Dār Sizkīn lil Tibā`ah wal nashr.
80. Ibrahim, M. A. (Ed.). (n.d.). *Diwān Imru' Al-Qays* (5th ed.). Dār Al-
ma`ārif.
81. Jābir, S. (Ed.). (1407 / 1987). *Al-aghāni, Abu Al-farj Al-ASfahāni* (2nd
ed.). Beirut: Dār Al-fikr.
82. *Majma` Al-'amthāl* (M. M. Hamīd, Ed.). (n.d.). Beirut: Dār Al-Maārif.
83. MoHamed, R. (Ed.). (1418 ah / 1998 ad). *'Irtishāf al-Dharb min lisān
al-'arab li abi hayān al-andalusi* (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānji.
84. *MokhtaSar T ārikh Dimashq Li-Ibn `asākir* (1410 / 1999). (1st ed.) (S.
Al-Shehābi, Ed.). Damascus: Dār Al-Fikr.
85. *Qawā`id Al-naHw Al-'arabi fi Dhaw' Nazhariyāt Al-nuDhm* (1st ed.).
(2003). Dār Awa'il lil Nashr.
86. *SharH 'Omdat Al-HāfiDh wa `idat Al-LāfiDh* (1397/1977). A. Al-Dūri,
(Ed.). Baghdad: MaTba`at Al-`āni.
87. *SharH Al-'ashmūni wa Hāshiyat Al-Sabān `alayh, wa ma`hu SharhHAL-
shawāhid lil `aini*. (n.d.). Dār Ihya' al-kutub al-'arabiyah
88. *SharH Shawāhid Al-Maghni*. (n.d.). (M. Al-ShanqīTi, Ed.). Dār
Maktabat Al-hayat .
89. *Shawāhid Al-tawDhīh wal taSH ih li Mushkilāt Al-Jām`*.(n.d.). F. Abdu
Al-Bā qī, (Ed.). Beirut: Dār al-Kutāb al-'ilmiyah

69. Hasan, A. (n.d.). *Al-NaHw Al-Wāfi* (3rd ed.). Egypt: Dār Al-ma`ārif
70. *Hashiyat Al-Sabān `ala SharH al - 'ashmūni `ala 'alfiyat ibn Mālik wa ma`aho sharH al-Shawāhid lil`aini*. (n.d.). Dār 'IHya ' Al-Kutub Al-`arabiyah.
71. I. (1402/1982). *SharH Al-kāfiya Al-shāfiya* (1st ed.) (Harīdi, Ed.). Makkah Al-Mukrramah: Markaz Al-baHth al-`ilmi
72. I. (1410/1990). *SharH Al-tashīl* (1st ed.) (Al-Sayed & M. Badawi, Eds.). Cairo: Hajr lil Tiba`ah wal Nashr wal tawzī`.
73. I. (1424/2004). *Al-lamHa fi SharH Al-malHa* (1st ed.) (I. Al-Sā`di, Ed.). Medina: `amadat Al-baHth al-`ilmi, al-jami`ah al-islamiyah.
74. I. (1977). *SharH Al-moqadimah Al-muHsabah* (1st ed.) (Abdul Karīm, Ed.). Kuwait
75. I. (n.d.). *Al-Maqrab* (A. Al-jawāri & ` Al-Jabūri, Eds.). Baghdad: MaTba`atAl-`āni.
76. I. (n.d.). *SharH Al-mufaSal*. Idārat Al-Tiba`ah Al-muniriyah.
77. I.(1400 / 1980). *Al-Mosāed `ala Tashīl Al-Fawa`ed* (M. K. Barak āt, Ed.). Makkah Al-Mukaramah: Markaz Al-baHth al-`ilmi wa 'iHya' al-turāth al-islami.
78. I.(1405/1985). *SharH Alfīyat Ibn `abdul Mu`Ti* (1st ed.) (A. M. Shomaili, Ed.). Riyadh: Maktabat Al-khrajji.

58. Al-sukari, A. A. (n.d.). *SharH Ash' ar Al- Hathlün* (Farrā j & M. Shāker, Eds.). Dār Al-`urūbah.
59. Al-Tanāhi, M. (1412h (1992)). *Amāli Ibn Al-Shajari*. Cairo: Maktabat Al-Khānji.
60. Al-thahabi, S. (1402/1982). *Siyar A`lām Al- nubalā`* (2nd ed.) (S. Al-`arnūT, Ed.). Beirut: Mu`asasat Al-risālah.
61. Al-Zubaidi, M. (n.d.). *Tāj Al-`Arūs Min Jawāher Al Qamūs*. Dār al-Huda.
62. Amīra, A. (1407 ah / 1987). *Al-ta`rīfāt, Al-Jarjāni* (1st ed.). Beirut: Alam Al-kutub .
63. Awn, A. A. (1992). *Sūlb al-qism wa ijtima`hma` al-sharT fi riHāb al-qur' ān al-karīm*. Libya: Manshwurāt Jami`at Al FāteH.
64. Bin Fāres, A. (1399 / 1979). *Mojma` Maqayīs Al-Lugha* (Harūn, Ed.). Dār Al-Fikr.
65. Bin Habīb, H. A. (n.d.). *Diwān al-`akhtTal (Shi`r al-`akhtTal) wSan`at Al-sukari* (F. Qab ā wah, Ed.). Halab: Dār Al-Asma`i.
66. Bin Jini,. (n.d.). *Al-khaSā`is* (2nd ed.) (M. A. Najjar, Ed.). Beirut: Dār Al-Hādi lil Tiba`āh wal Nashr.
67. Harūn, (Ed.). (n.d.). *Majālis tha`lab* (5th ed.). Dār Al-ma`.
68. Harūn, A. (1985). *Al-asālīb al-`inshā`iyah fi al-naHw al-`arabi* (2nd ed.).

49. Al-Qaysi, N. A. (1405 h/1984). *Diwān Abi zayd Al-Ta'i* (*DHimn Shu'ar ā Islamiyūn*) (2nd ed.). `ālam Al-Kutub wa Maktabat Al-NahDhah Al-`arabiyah.
50. Al-Ramāni, A. B. (1407 / 1986). *Ma'āni Al-Hurūf* (2nd ed.) (Shalaby, Ed.). Makkah Al Mukarramah: Maktabat Al-tālib al-jam`i.
51. Al-Saimari, M. (1402 h / 1982). *Al-tabSirah Wa Al-tadhkirah* (1st ed.) (A. MusTafa, Ed.). Makkah: Markaz Al-baHth al-`ilmi wa 'ihya' al-turāth al-islami
52. Al-Sayrāfi, A. (n.d.). *DHarūrat Al-shi'r* (R. abdul Tawāb, Ed.). Dār Al-nahDHah Al-`arabiyah.
53. Al-Serāfi, A. (1979). *SharH Abyāt Sibawayh* (M. A. Sultāni, Ed.). Damascus, Beirut: Dār Al-Ma'mūn Lil Turāth.
54. Al-Shamsān, A. I. (1401/1981). *Al-Jumal Al-sharTiyah 'ind Al-noHat Al- 'Arab*, (1st ed.). Cairo: MaTābi` al-dajwi.
55. Al-Shanqīti, A. (1405/1985). *Al-Dorar Al-Lawam` `ala ham`Al-hawam'*, (1st ed.) (A. Makram, Ed.). Beirut: Muasasat Al-risālah
56. Al-Shantamri, A. (1419/1999). *SharH Abyāt Sibawayh (taHSīl 'ayn aldhabab)* (1st ed.) ā l-Ta'meh, Ed.). Beirut: Mu'asasat Al-Balāghah.
57. *Al-shi'r wa Al-shu`ara'*. (n.d.). (A. M. Shākir, Ed.). Cairo: Dār Al-Ma`ārif.

38. Al-iskāfi, A. (1422/2001). *Durat Al-tanzīl wa Ghurat Al-ta'wīl*, (1st ed.) (M. M. āyḍīn, Ed.). Makkah: Ma'had al-buHūth al-'ilmīyah.
39. Al-Kafawi, A. (1410/1992). *Al-Kuliyāt* (Darwīsh & M. Al-MaSri, Eds.). Beirut: Mu'asasat Al-risālah.
40. Al-Kutbi, I. (1973-1974). *Fawāt Al-wafiyāt* (1st ed.) (I. Abās, Ed.). Beirut: Dār Sāder.
41. Al-Māliqi, A. B. (1405/1985). *Raṣf Al-mabāni fi SharH Hurūf Al-ma'āni* (2nd ed.) (A. M. Al-KharāT, Ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.
42. Al-Manāwi, A. (2011). *Al-tawqīf 'ala Mahamāt Al-ta'ā rīf* (1st ed.) (J. Al-AsyūTi, Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'ilmīyah.
43. *Al-MaqāSid Al-shāfiya Fi SharH Al-KhulāSah Al-Kāfiyah*. (1427/2007). Makkah Al-Mukaramah: A group of Professors, Ma'had al-buHūth al-'ilmīyah wa markaz 'iHyā' al-turāth al-islami.
44. *Al-MoqtaDHib*. (n.d.). (M. . ADHīmah, Ed.). Beirut: ālam al-kutub.
45. *Al-MoqtaSid Fi SharH Al-IDHāH* (1982). (K. Al-marjān, Ed.). Iraq: Wizārat al-thaqāfah wa al-i'lām.
46. *Al-MufaSil Fi 'Ilm Al-'arabiyah*. (n.d.). Beirut: Dār Al-Jīl.
47. Al-Mūsli, I. (1421/2000). *SharH qāfiyat ibn Al Hājib* (A. Al-Shūmli, Ed.). Jordan : Dār al-Kindi, Dār al-'amal.
48. al-NāSir, M. Z. (1422). *SaHīH al-Bukhāri* (1st ed.). Dār Tawq al-najāṭ.

29. Al-Ashbily, I. (1400-1402 / 1980-1982). *Sharh Jumal Al-Zujāji* (S. Abu Junā H, Ed.). Iraq: Wizārat al-awqāf wal shu'ūn al-diniyah.
30. Al-Atīq, N. (1435/2014). *(Law) fi SaHīH Al-Bukhāri - Dirāsah NaHawiyah TaTbiqiyah* (2nd ed.). Majalat Al-dirasat Al-lughawiyah, total 16.
31. Al-BaHīri,. (1428/1997). *Al-taSrīH bi maDHmūn Al-tawDhīh lil Sheikh Khalid Al-'azhari* (1st ed.).
32. Al-Fārisi, A. (1408/1998). *Al-' IDHaH Al- 'ADHdi* (2nd ed.) (H. S. Farhūd, Ed.). Dār Al-'ulūm lilTibā`ah walNashr
33. Al-Fārsi, A. (n.d.). *Al-Masael Al-Baghdādiyat* (S. Al-sakawi, Ed.). Baghdad: Wizārat Al-awqāf.
34. Al-Hakami, H. (1434 h / 2013). *Al-Jumal Al-NaHwiyah fi Diwān Al-Hathli in, Dirāsah TaTbiqiyah* (1st ed.). hay'at Abu Dhabi lil syaHah wa al-thaqāfah, DārAl-Kutub Al-WaTaniyah.
35. Al-Halabi, A. (1411/1991). *-Al-dur Al-MaSūn fi 'ulūm AL-Kitāb Al-Maknūn* (1st ed.) (A. M. Al-Kharāt, Ed.). Damascus,Beirut: D ā r Al-Qalam
36. Al-Hamad, A. T. (1406/1986). *Hurūf Al-ma`āni Lil-Azu jāji* (2nd ed.). Beirut, Jordan: Muasasat Al-risāalah, Dār Al-Amal.
37. Al-ishbily, I. (1980). *Dharā 'ir Al-shi'r* (1st ed.) (A. I. MoHammed, Ed.). Dār al-Andalusi lil Tiba`ah wal nashr wal tawzī.

20. Al-`Askari, A. (1384H (1964)). *Jamharat Al-Amthāl* (1st ed.) (A. Ibrahim & A. QaTā mesh, Eds.). Cairo: Al-Mu'asasah Al-`Arabiyah Al-Hadīithah
21. AlAmadi *Al-Mu'talif wa Al-Mukhtalif*. (1402 /1982). Karnku (Ed) (2nd ed.) Maktabat Al-Qudsi
22. Al-Anbāri, A. (1400/1980). *Al-Bayan Fi Gharīb Al-Qurān* (T. A. Taha, Ed.). Egyptian Public Book Authority.
23. Al-Andalusi, A. (1403/1983). *Al-BaHr Al MoHīT* (2nd ed.). Beirut: Dār al-Fikr lil Tibā `ah wal Nashr.
24. Al-Andalusi, A. (1406/1986). *Tadhkirat Al-nuhāt* (A.`abdul-RaHmān, Ed.). Beirut: Mu'asasat Al-Risālah.
25. Al-AnSāri, I. (1979). *Maghni Al-Labīb* (5th ed.) (M. Al-mubāarak, M. A. Hamad Allah, & S. Al-afghāni, Eds.). Beirut: Dār Al-Fikr.
26. Al-AnSāri, I., & MuHii Al-dī n, M. A. (n.d.). *awDHaH Al-Masālik ila 'alfiyat ibn mā lik, 'Idat Al-s ālik 'ila taHqīq awDHaH Al-masālik*. Beirut: Almaktabah Al-MaSriyah.
27. Al-Arbali., A. (1404 ah / 1984). *Jawāher Al-adab fi Ma`rifati Kalām Al-`arab* (H. A. Nīl, Ed.). Maktabat Al-NahDHah Al-MaSriyah.
28. Al-Arnūt, S., And others, M., & Al-turki, . (Eds.). (1421/2001). *Musnad Al-Imam AHmed Bin Hanbal* (1st ed.).

12. Abdul Hamīd, M. M. (1982). *Al- 'inS āf fi masā' l al-khilāf, Abu Al-Barakāt Al-Anbāri wa ma`ahu Kitāb : Al-intiSāf min al-'inSāf*. Dār Al-Jīl
13. Abdul-Hamīd, A. (n.d.). *SharH Alfiyat ibn Mālik LiIbn al-N āzhim*. Beirut: Dār al-j īl.
14. Abu `awdah, K. (1990). *Bina' Al-Jumal fi Al-Hadīth Al-Nabawi Al-Sharīf fi Al-Sahīhayn*. Amman: Dār Al Bashīr lil nashr wal tazwī` .
15. Abu Musa, M. (1430/2009). *KhaSā 'is Al-tarākīb- Dirāsah TaHliliyah lil Masā 'il 'lmAl-Maāny(8thed.)*.MaktabatWahbah. S.(1403/1983). *Al-kitāb* (3rded.) (Harūn, Ed.). `ālam Al-kutub. Al-Halabi , M. A., Wa awladoh. (1392/1972). *Al-Khashāf al-Zamakhshari*.
16. ADHīmah, M. . (n.d.). *Dirāsāt li 'uslūb Al-Qurā n Al-Karīm*. Cairo: Dār Al-Hādīth
17. Al - Harawi, A. (- 1391H / 1971). *Al-'azhiyah fi 'lm al-hurūf* (A. Al - Malohi, Ed.). Damascus: Majma` Al-lughah al-'arabiyah,
18. Al- Iishbily, I. A. (1407 ah / 1986). *Al-BaSīT fi SharH Jomal Al-zujāji* (1st ed.) (Al-Thubaiti, Ed.). Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmi.
19. Al-`Akbari, A. (1407-1987). *Al-tibyān fi ' i`rab Al-Qur' ān* (2nd ed.) (M. ` . Al- Bijāwi, Ed.). Beirut: Dār al-Jīl.

List of References:

1. ,A. *Al-Lamāt* . (1405/1985). (2nd ed.) (M. Al-Mubāarak, Ed.).
Damascus: Dār Al-Fikr
2. *Lisān Al-`arab*. (n.d.). Beirut: Dār Sāder.,
3. A. (1404/1984). *Al-SaHīH, Taj al-lughah wa Sihāah al-Arabiyyah* (3rd ed.) (A. ‘aTār, Ed.). Beirut: Dār al-`Ilm lil malāyīn .,
4. A. (1413/1993). *SharH Al-moqadimah Al-jazūliyyah Alkabīr* (1st ed.) (T. Al-`utaibi, Ed.). Riyadh: Maktabat Al-Rushd.
5. A. (1417/1996). *SharH Al-Hudūd Al-naHawiyah* (1st ed.) (M. A. Al-Ibrahīm, Ed.). Beirut: Dār Al-Nafa’s
6. A.(1394 - 1400 / 1975 – 1980). *Ham ‘ AL-Hawām’*, (Harūn & Makram, Eds.). Kuwait: Dār Al-buhūth Al-`ilmiyah.
7. A.(1397/1977). *Al-MostaqSi fi Amthāl Al-`arab* (2nd ed.). Beirut: Dār Al-kutub Al-`ilmiyah.
8. A.(1407 / 9831). *Maāni Al-Qurān* (3rd ed.). Beirut: `ālam Al-kutub.
9. A., Qabāwah, F., & Fādel, M. N. (1403/1983). *Al-Jana Al-dāni Fi Hurūf Al-ma`āni* (2nd ed.). Beirut: Dār al-Afāq al-Jadīda.
10. Abādi, A. (1406/1986). *Al-Qamū s Al-muHīT* (1st ed.). Muasasat Al-risālah.
11. Abdel Latīf, M. H. (2003). *Bina’ Al-Jumlah Al-`arabiyyah*. Cairo: Dār Gharīb

The Conditional Sentence and its Its Structural types
An Applied Study to the Anthology
Qays Lubnah

Dr. Nahed bent Omar Al Ateeq
Department of Arabic Language
College of Arts - Imam AbdulraHman AlFaisal University

Abstract:

This study is about the conditional sentence, and its applications to the Anthology of Qays Lubna. The conditional is one of the established Arabic techniques that are multi-functional, commonly used in languages. The conditional sentence is a noticeable phenomenon in the Anthology.

The poetry of Qays ibn Dhurayh is significant in the field of argumentation for its language and grammar. Its poetry belongs to the era of accepted argumentation, and is mentioned in the books of early authors.

The study extrapolates the position of the conditional tools in the Anthology, classifies them according to their specific grammatical types ,examines their meaning and uses ,and the way they are related to the context, and compares the rules written in the grammarians' books with those in the Anthology. The study then examines the patterns of the structure of the conditional sentence, and applies them to what is written in the Anthology to determine, with examples from the Anthology of each pattern, what is accepted by grammarians and what is rejected. It states the frequency of each pattern in the poetry of Qays Lubna, and tries to find an explanation as to why a certain pattern of the conditional sentence is commonly used and not others, on the basis of meaning. Then it examines the structural aspects of the conditional sentence, like omitting, moving forward, linking, etc, while annotating the grammatical cases related to the subject of this study.